وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد
الدراسات العليا

الافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية واثره على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا

(دراسة تطبيقية في عينه من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية وهي
جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة

من الطالبة
رويدة جاسم محمد الجشعمي

إشراف
الاستاذ الدكتور
ناظم شعلان جبار

1443هـ 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (٤١) وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى (٤٢)﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم: الآية (٣٩ - ٤٢)

إهداء

لله سبحانه وتعالى لعلّي أكون من الفائزين برضاه جل في عُلاه .

إلى ... خاتم الانبياء والمرسلين وحبيب اله العالمين ابي القاسم (محمد) صلوات الله عليه وعلى اله الطيبين الطاهرين .

إلى ... مصدر فخـــري واعــتـزازي

والدي العزيز ..... عرفاناً واحسانا

إلى ... صاحبة التضحيات العظيمة

والدتي الغالية .... حباً واحتراما

إلى ... من هو اقرب إليَ مـن روحي

زوجي العزيز .... اخلاصاً ووفاءً

إلى ... من هم أمني وأماني

أولادي ....حباً وايمانا

إلى ... إخواني وأخواتي

من ادين لهم الفضل .... والمس منهم النبل

إلى .. من لهم حق علينا.. ولمعنى العلم يفقهون وعليه يحافظون ومن أجله يضحون وبه يتحلون ولثماره يجنون ... أساتذتي الأفاضل ... إجلالا وتقديراً واحتراماً

الى من ساعدوني في العمل وبذل الجهد

إليكم جميعاً اهـدي هــذا الجــهد المــتـواضـــع

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا إذ هدانا الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد : فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : (لا يَشْكُرُ اللهَّ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ) . بعد ان اشكر الله تعالى الذي يسر لي انجاز هذا البحث فإن واجب العرفان بالجميل يحتم علي أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور ناظم شعلان جبار التميمي لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة . كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد وأشكر أساتذتي الأفاضل في قسم المحاسبة والعاملين فيه.

وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى عائلتي وعلى راسهم ابي ومنبع الحنان أمي الغالية واخواني واخواتي على كل ما قدموه لي خلال حياتي ولاسيما في دراستي. ولا انسى صاحب القلب الطيب والرفقة العذبة زوجي الغالي لدعمه لي ومواساتي ومساعدتي في اكمال دراستي فاشكره جزيل الشكر . واخيرا اتقدم بخالص الشكر والامتنان للجنة المناقشة على تفضلهم للقبول بمناقشة دراستي فلهم مني خالص العرفان والجميل . وختاما اسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يمدهم بوافر الصحة والسلامة . ولك الحمد ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ت
قائمة الجداول	ث
قائمة الاشكال	ج
قائمة المختصرات	ح
المستخلص	د
المقدمة	1
الفصل الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة	**10-2**
المبحث الاول : منهجية البحث	4-2
المبحث الثاني : دراسات سابقة	10-5
الفصل الثاني :الاطار المفاهيمي	**62-11**
المبحث الاول : الافصاح المحاسبي حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية	40-11
المبحث الثاني : جودة التقارير المالية	53-41
المبحث الثالث : اثر جائحة كورنا على جودة التقارير المالية	62-54
الفصل الثالث : دراسة وتحليل مستوى الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة التقارير المالية	**89-63**
المبحث الاول : وصف مجتمع البحث وعينته	65-63
المبحث الثاني : قياس مستوى الافصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	70-66
المبحث الثالث : التحليل الاحصائي	89-71
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	**94-90**
المبحث الاول : الاستنتاجات	92-90
المبحث الثاني التوصيات	94-93
المصادر	102-95

قائمة الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول المعايير المحاسبية الدولية	**36**
جدول قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف المنصور للاستثمار	66
جدول قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف بغداد	67
جدول قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف الاستثمار العراقي	67
جدول قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف الطيف الاسلامي	68
جدول قياس جودة التقارير المالية لمصرف المنصور للاستثمار	69
جدول قياس جودة التقارير المالية لمصرف بغداد	69
جدول قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي	70
جدول قياس جودة التقارير المالية لمصرف الطيف الاسلامي	70
جدول الاحصاءات العامة لمجموعة المتغيرات	71
جدول الارتباطات ومعنوياتها بين متغيرات البحث	73
جدول معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم	77
جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم	78
جدول معلمات الانحدار (الاثر) وقيم اختبار(t) للافصاح ومعنوياتها في الميزانية العمومية	78
جدول معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم	80
جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم	80
جدول معلمات الانحدار (الاثر) وقيم اختبار(t) للافصاح ومعنوياتها في الدخل	81
جدول معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم	83
جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم	83
جدول معلمات الانحدار (الاثر) وقيم اختبار(t) للافصاح ومعنوياتها في التغير في حقوق الملكية	84
جدول معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدارالمستخدم	86
جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم	86
جدول معلمات الانحدار (الاثر) وقيم اختبار(t) للافصاح ومعنوياتها في التدفقات النقدية	87

قائمة الاشكال

الموضوع	الصفحة
شكل الاحصاءات العامة للمتغيرات	72
شكل الارتباطات بين المتغيرات	76
شكل انتشار قيم الافصاح مقابل الميزانية العمومية	79
شكل انتشار قيم الافصاح مقابل الدخل	82
شكل انتشار قيم الافصاح مقابل التغير في حقوق الملكية	85
شكل انتشار قيم الافصاح مقابل التدفقات النقدية	88
شكل قوة اثر الافصاح في متغيرات التغير في حقوق الملكية والدخل والتدفقات النقدية والميزانية العمومية	89

قائمة المختصرات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانكليزية	مختصر المصطلح
المعايير الدولية للأبلاغ المالي	International Financial Reporting Standards	IFRS
مجلس معايير المحاسبة الدولية	Financail Accounting Standards Board	FASB
المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين	American Institut of Certified Public Accountants	AICPA
الجمعية الامريكية للمحاسبيين	American Association of Accountants	AAA
الاتحاد الدولي للمحللين الماليين	The financial Analysts Federation	FAF

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير الافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اذ يمثل الافصاح المحاسبي احد الاسس المهمة ، وتتأتي اهميته من حقيقة كون غالبية قراء التقارير المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على سجلات الشركات التي يبغون الاطلاع على تقاريرها المالية .

وظهر اهتمام كبير في الفترة الاخيرة بجودة التقارير المالية ، وانصب مفهوم جودة التقارير المالية على اعداد تلك التقارير المالية وفقا لاطار التقارير المالية وتوصيل محتوى التقارير الى مستخدميها في الوقت المناسب دون وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى لتعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال الفترة المحددة .

ولتحقيق هدف الرسالة تم قياس مستوى الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وقياس مؤشرات جودة التقارير المالية للشركات المساهمة عينة البحث وذلك من خلال اجراء تحليل للتقارير والقوائم السنوية والمرحلية باستخدام أنموذج تحليل المحتوى لعينة الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

وتوصلت الباحثة الى عدة استنتاجات كان ابرزها يأتي ان الاخطار التي تعرضت لها المؤسسات المصرفية من اهم التداعيات المحاسبية بسبب جائحة كورونا مما انعكس سلباً على الافصاح وجودة التقارير المالية.

وبناءاً على النتائج توصي الباحثة انه يجب ان تتضمن القوائم المالية على كافة الافصاحات اللازمة والمعلومات الضرورية التي تعكس اداء ادارة المؤسسات المصرفية والسياسات المتبعة ومدى تأثيرها بجائحة كورونا والتدابير المتخذة لمواجهة خطر الفايروس .

المقدمة

تعد المحاسبة ومنذ ظهورها اداة فعالة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات لأدارة المؤسسة ومن الركائز الأساس التي تؤدي دورا مهما في نجاح النشاط الاقتصادي ، اذ انها توفر لجميع مستخدمي التقارير المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الادارية الرشيدة .

وفي ظل التغيرات الاقتصادية ازدادت اهمية دور المعلومات الواردة في التقارير المالية ، كما تعاظم دور المحاسبة بكافة فروعها بوصفها نظام لأنتاج المعلومات من خلال توصيل المعلومات المالية ذات الجودة العالية الى شرائح مختلفة وواسعة من المجتمع وعلى صيغه قوائم وتقارير مالية تعكس الاحداث المتتالية التي حدثت في المؤسسة ومما له الأثر البالغ في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية اذ تمثل التقارير المالية مصدرا مهما للمعلومات لاسيما اذا احتوت على كمية ونوعية من المعلومات الملائمة وذات الجودة العالية والمستوى العالي ايضا من الافصاح .

كما ازداد في السنوات الاخيرة الاهتمام بموضوع الافصاح الذي يعد من المقومات الاساسية في اتخاذ القرارات اذ ان الافصاح المحاسبي يعد من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي لها دورا مهما في اثراء قيمة و المنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية .

وقد اثر انتشار فايروس كورونا COVID-19 بشكل جوهري على شركات ومؤسسات الاعمال وكافة الامور المتعلقة بها ، ومن اهم الامور المتعلقة بها عمليات اعداد القوائم المالية ومراجعتها ، حيث اصبح من الضروري السعي الى توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات في ظل ظروف عدم التأكد والتي صاحبت تلك الازمة حيال مستقبل الشركات ومؤسسات الاعمال .

تمثل جائحة كورونا تحديات غير مسبوقة وبنهاية تلك الازمة سوف يتضح وجود العديد من الآثار السلبية لتلك الازمة على التقارير المالية .

الفصل الاول

منهجية الدراسة ودراسات سابقة

- المبحث الاول : منهجية البحث
- المبحث الثاني : دراسات سابقة

الفصل الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

الـمبحث الاول

منهجية البحث

يتناول هذا المبحث مجموعة فقرات والتي تشمل مشكلة البحث واهدافه وفرضياته واهميته ومتغيراته وحدوده ووسائل جمع البيانات وهي مايأتي :

1_1 _ مشكلة البحث :

ان الأزمة الحالية مختلفة عن الأزمات السابقة فهي أكثر تعقيداً وعمقاً على عالم المال والاعمال، وان ارتفاع وتيرة عدم اليقين واللجوء الى الحلول المحاسبية والمالية القصيرة والمتوسطة الأجل ،بسبب حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية والاثار الاقتصادية السلبية المتوالية، ويستدعي من جميع شركات الأعمال دراسة الاثار المحاسبية المحتملة على واقعها وتقاريرها المالية ، ومتابعة التعديلات والتغييرات المحاسبية الدولية المحتملة وقياس تأثيرها على تقاريرها المالية والإفصاح الكمي والنوعي لخسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

" ما مدى التزام المؤسسات المصرفية العراقية بتقديم الافصاحات اللازمة في تقاريرها المالية وحسب متطلبات الابلاغ المالي IFRS في ظل تداعيات الازمة المالية لجائحة كورونا "

وتتفرع الى :

1) ما تأثير جائحة كورونا على مستوى الافصاح حسب متطلبات الابلاغ المالي IFRS على المؤسسات المصرفية العراقية ؟

2) ما هي معوقات الافصاح التي تعرضت لها المؤسسات المصرفية العراقية والذي انعكس على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا ؟

1_2 _هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى معرفة المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على الافصاح المحاسبي وتحديد المعوقات التي تؤثر على الافصاح في ظل جائحة كورونا والتي تؤثر على جودة التقارير المالية ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات المحاسبية في مختلف المجالات الاقتصادية، بدأت الجهود تنصب حول وضع أسس قواعد من شأنها الرفع من جودة القوائم المالية المنشورة، ومواجهة تداعيات الازمات المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، بالشكل الذي يساعد على ترشيد القرارات.

1_3 _ فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، تم تحديد الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS وجودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا .

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS وجودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معوقات الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS وجودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا .

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معوقات الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS وجودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا .

1_4_ اهمية البحث:

تنبع اهمية هذه الدراسة من اهمية الافصاح المحاسبي ومدى مساهمته في الاستقرار المالي بشكل خاص ،كما ان الاستقرار المالي للشركات يسهم بشكل كبير في تمكين الاقتصاد ولاسيما في هذه الفترة في مواجهة الازمات المالية العالمية. وقد تساعد نتائج هذه الرسالة في تحديد ملامح اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المحاسبية المنشورة على تداعيات الازمة المالية

للشركات العراقية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية. كما ان الاخذ بتوصياتها قد ينعكس بشكل ايجابي على الادارات المالية لتلك الشركات مما يسهم في اعطائها القدرة على الاستقرار المالي مما قد ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد العراقي ويمكن من مواجهة تداعيات الازمات المالية في ظل جائحة كورونا.

والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية .وعلى هذا الأساس، ركزت دراستنا على قياس الافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا.

1_5 _متغيرات البحث :

((الانموذج الافتراضي للبحث))

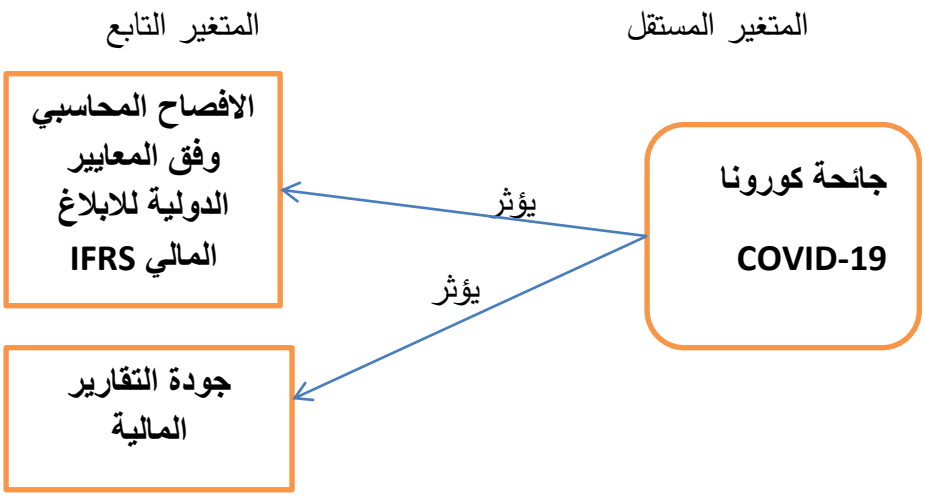

1_6 _ حدود البحث :

لقد تم انتقاء عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنوات2019 و2020 والربع الاول لسنة 2021.

1_7_ وسائل جمع البيانات :

تم الاستعانة لجمع هذه البيانات بشكل أساسي على جميع ما تم الوصول اليه فيما يتعلق بموضوع الدراسة من الكتب والمجلات ومحركات البحث عبر شبكة الانترنت .

المبحث الثاني

دراسات سابقة

يعدّ التعرف على الدراسات والأدبيات السابقة من الأركان الرئيسة في مجال البحث العلمي ،إذ تشكل تلك الدراسات قاعدة علمية يمكن الافادة منها في إعداد البحث ،وسيتم عرض الادبيات والدراسات السابقة وفق الآتي :

1-2-1 اولا : دراسات محلية :

1_ دراسة (أرديني ، 2020) بعنوان :

(التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا 19- COVID)

يهدف البحث الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبين ومنظمي المهنة عند معالجة اثار تفشي جائحة كورونا على الوحدات الاقتصادية ، وعلى نتائج عملياتها ومركزها المالي ، فهنالك العديد من البيانات المالية التي ستحتاج من المحاسبين ومنظمي المهنة الى اعاده النظر فيها عند تقييمها لتحديد ما اذا كانت التعديلات على البيانات المالية مطلوبة .

واهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث :

هناك إجماع من قبل الهيئات والمنظمات المهنية الدولية المحاسبية على تعزيز التطبيق المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وعلى قدرة المعايير في معالجة تأثيرات جائحة كورونا (COVID – 19) على التقارير المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٩ وما بعدها ، وأنه لا حاجة إلى تعديل أو تغيير أو حذف أو إضافة إلى متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي والايضاحات الملحقة بها والمعمول بها حاليا ، ولاسيما معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) " الأدوات المالية " وذلك لأنه فيه مرونة كافية يمكن ان تعكس بدقة الظروف المحددة لتفشي جائحة كورونا (COVID – 19) وتدابير السياسة العامة المرتبطة بها .

واهم ما يوصي البحث به هو :

يجب على الوحدات الاقتصادية النظر بعناية في ظروفها الخاصة ومدى تعرضها للمخاطر عند تحليل كيفية تأثير جائحة كورونا (COVID – 19) على بياناتها المالية . فإذا كانت الأحداث

اللاحقة لها آثار جوهرية على القوائم المالية ، فضلا عن أنها مهمة لفهم المستخدمين للبيانات المالية ، وأنها سوف تؤثر على استمرارية الوحدة الاقتصادية ، فمن الأفضل أن يتم الافصاح عنها في القوائم المالية للسنة المنتهية في ١٢ / ٣١ / ٢٠١٩ .

2_ دراسة (عبدالله ومحمد ، 2020) بعنوان :

(موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة كورونا COVID-19)

تهدف هذه الرسالة وفي ظل تطورات جائحة كورونا وانعكاساتها على جميع القطاعات والمجالات فكان لابد من المحاسبة ان تستجيب لهذه التطورات بما يناسب ويلائم الحاجة الى القياس والافصاح المحاسبي وصولا الى المعلومات التي توفرها المحاسبة للمستخدمين المختلفين لذلك دأبت المنظمات المهنية المحاسبية المحلية منها والدولية على اصدار التعليمات والنشرات المحاسبية والتدقيقية .

وام ما توصل اليه هذا البحث :

ان هناك اهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية المحاسبية بتأثيرات جائحة كورونا على نظم الابلاغ المالي والتدقيق كما نلاحظ متابعة ومراقبة وتوقع للأثار التب سوف تنتج عن الجائحة .

واهم ما يوصي به البحث :

ينبغي اجراء البحوث والدراسات لاقتراح معالجة محاسبية لهذه الاثار فبعد انتهاء او انحسار الجائحة هناك عمل شاق ينتظر المحاسبين من مهنيين واكادمين لمعالجة الاثار المالية المترتبة عنها .

3_ دراسة (الوائلي ، 2014) بعنوان :

(انموذج مقترح لإعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS) في ظل النظام المحاسبي الحكومي) .

الهدف من الدراسة هو اقتراح إنمذوج لإعداد القوائم المالية (IPSAS) الحكومية وفق معايير المحاسبية الحكومية الدولية و توصل البحث الى ان عدم اعتماد ال (IPSASs) يؤدي الى

عدم جودة التقارير المالية التي تعدها الوحدات الحكومية مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرارات في تخصيص الموارد.

واهم توصيات الدراسة :

هي ضرورة اعتماد ال (IPSASs) لتحسين جودة التقارير المالية التي تعدها الوحدات الحكومية مما يؤدي الى اتخاذ قرارات افضل في تخصيص الموارد وزيادة الشفافية والمساءلة .

3_ دراسة (حمد) 2010 بعنوان :

"دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات – من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"

تم اخذ عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية لتحقيق الاهداف الآتية :

1_ التعرف على دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرون وذلك من وجهة نظرهم .

2_ التعرف على مدى توفر المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات للمستثمرين في السوق المالية .

3_ التعرف على مدى فهم ومعرفة المستثمرين للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات وذلك على اعتبارها أساس اتخاذ القرارات لديهم داخل السوق المالية .

وقد بينت الدراسة ان هناك دوراً متوسط الأهمية للتقارير المالية التي تصدرها الشركات على قرارات المستثمرين و إن التقارير المالية متوفرة ويمكن الحصول عليها وبدرجة متوسطة من قبل المستثمرين في السوق وايضا هناك فهم كافٍ ومعرفة كافية من قبل المستثمرين للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

4_ دراسة النعيمي، سنان سالم (2004) بعنوان :

(تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة).

اجريت هذه الدراسة على بعض الشركات المساهمة في العراق بهدف دراسة ومقارنة الإفصاح المقدم من الشركات عينة البحث بقواعد الإفصاح المعتمدة وتقويم مستوى الافصاح وطبيعته في

ضوء قواعد الإفصاح وشروطه وتحديد اوجه قصور الإفصاح في البيانات المالية المعدة من تلك الجهات، ثم تقديم التوصيات الملائمة التي تحسن من فاعلية تلك البيانات بوصفها مصدراً للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، و بأتجاة تحقيق التكامل في الإفصاح المحاسبي.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الدراسة:-

أ – هناك علاقة وثيقة وايجابية بين اهمية فقرات البيانات المالية وحجم الموجودات ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية .

ب- زيادة مستوى الإفصاح المناسب والضروري يؤدي الى تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من البيانات المالية .

ج- هناك اثر فاعل لمراقب الحسابات في تحقيق مفهوم الإفصاح المناسب وذلك عن طريق تعاونه مع إدارات الشركات محل التدقيق.

1-2-2 ثانيا : دراسات عربية :

1_ دراسة (عبد العزيز) 2021 بعنوان :

(معوقات الافصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل جائحة فيروس كورونا

COVID -19)

يهدف البحث الى الوقوف على المخاطر الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الشركة وتؤثر على فرضية الاستمرارية ويهد ايضا الى تحديد معوقات الافصاح المحاسبي في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) عن فرض الاستمرارية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية .

واهم ما توصل اليه البحث :

تسيطيع الادارة تعمد اخفاء المخاطر التي تهدد فرض الاستمرارية ، هذا ما لايتفق مع مبدأ الافصاح المحاسبي وعلى الشركة عدم اخفاء ايه معلومات من شأنها تضر بمصلحة مستخدمي القوائم المالية

واهم التوصيات التي يوصي بها البحث هي :

ضرورة ان تتضمن التقارير والقوائم المالية كافة المعلومات المالية وغير المالية التي تعكس اداء ادارة المنشاة وسياستها ومدى تأثرها بحدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

2_ دراسة (سامية ، 2020) بعنوان :

(تقييم دور تطوير الافصاح ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية)

يهدف هذا البحث الى محاولة تطوير الافصاح في تقارير الاستدامة المبنية على مبادئ (GRI) من خلال الافصاح عن الربح الاقتصادي ، والقيمة المحققة ضمن المؤشرات الاقتصادية ، وبيان دورها في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل جائحة كورونا .

وتوصل البحث الى ان هناك ضرورة لتطوير تقارير الاستدامة بأن تتضمن معلومات عن الربح الحقيقي والقيمة المحققة لتعزيز شفافية المعلومات المحاسبية . كما ان هناك مؤشرات تشير الى ان الالتزام بالاستدامة لازال قويا ، مما يتطلب لن تواصل الشركات فهم وتقدير ان الاستدامة كانت ولا تزال جزءا اساسيا من استراتيجيات الاعمال المرنه قبل اصابة الفيروس وبعده و وهي مصدر اساسي للميزة التنافسية الاستراتيجية ، كما وتلعب دورا كبيرا في اعادة بناء الاقتصاد العالمي .

3_دراسة (زيود وأخرون)2006 بعنوان :

(الافصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) – حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري).

بين البحث الدوافع المؤدية إلى وضع معيار مستقل للافصاح في البيانات المالية للمصارف والوحدات المالية المشابهة (معيار 30) من خلال الطبيعة الخاصة للنشاط المصرفي والمخاطر التي تتعرض لها . وتوصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة ، وجعلها معلومات ملائمة وذات قابلية للفهم ، وموثوقة وقابلة للمقارنة مع المنشات الأخرى أو للمنشأة نفسها لمراحل زمنية متعددة .

4_ دراسة الدسوقي (2004) بعنوان :

(مدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية) .

هدف البحث إلى توضيح أهمية التقارير والقوائم المالية المحاسبية التي تعد أحد مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم ، لذلك فإن نجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي يوفرها هذا المصدر ، لذلك من الأهمية أن تظل القوائم المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات ، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة ميدانية على الشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية وتمثلت عينة الدراسة في (50) شركة . ومن ناحية أخرى ، فإن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على تقديمه لمعلومات ملائمة يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته ، وتوصل البحث إلى أن الحد الأدنى من الإفصاح يتمثل في معلومات قانون 95 لسنة 1992 والإفصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية . بالإضافة إلى بنود معلومات اقترحها الباحث ، مع تفصيل لبعض البنود عند الحاجة إلى ذلك ، كما أوضح البحث ضرورة الالتزام بنشر التقارير المالية الربع سنوية وذلك حد أدنى لمراعاة عنصر الوقت للمعلومة لتسهم في ترشيد القرار .

5_ دراسة القصاص، خليل محمد (2002) بعنوان :

(اثر الافصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية الاردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان وفقا للمعيار المحاسبي الدولي(39)) .

وهدف البحث الى التعرف على وجهة نظر المستثمر بتلك التقارير المالية المقدمة للبورصة من المصارف التجارية الاردنية ومقدار ملاءمة هذه التقارير واهميتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد كان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليه البحث :-

أ – هناك علاقة طردية بين اعتماد هذه التقارير ونجاح القرارات الاستثمارية .

ب- وجود علاقة بين اهمية الفقرة ودرجة الافصاح عنها في التقارير المالية لتلك المصارف وان هذه التقارير تلبي احتياجات المستثمرين في تلك البورصة لكونها المصدر الرئيس من مصادر المعلومات التي حصل عليها المستثمر.

1_2_3_ دراسات اجنبية :

1_- دراسة " Renders and Gaeremynck, 2005 " و عنوانها :

The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards .

وهي بعنوان أثر الأعتماد المبكر للمعايير الدولية للتقارير المالية على حماية المستثمر من الناحية القانونية.

هدف هذا البحث إلى تفسير الاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من ناحية عامل التكلفة الإضافية التي ستتحملها الجهات الإدارية للشركات من الاعتماد المبكر، وبما أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يقترن بزيادة الإفصاح مما يعني انخفاض الخيارات المتاحة للإدارة فيما يتعلق بعملية التلاعب بالأرقام والحقائق المالية بما يخدم مصالحهم الشخصية، وبالتالي تحييد أثر عامل المنفعة الشخصية للإدارة وتفعيل عامل حماية المستثمر.

وافترض هذا البحث بأن الجهات الإدارية مرغمة ومضطرة للتسليم بموضوع اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، آخذاً بعين الاعتبار طبيعة البيئة التنظيمية للشركات.

وتوصل البحث إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يعتمد على عامل مستوى حماية المستثمر، إذ أن الشركات التي تقع في دول تتميز بضعف القوانين السائدة وضعف قوانين حماية المستثمر.

وأكد هذا البحث فيما توصلت إليه من نتائج، على انه في ظل قوانين حماية مستثمر قوية واعتماد وتطبيق واسع لمبادئ الحاكمية المؤسسية ومنافع شخصية قليلة، فإن كلفة التحول واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية ستكون منخفضة بشكل كبير بالنسبة للجهات الإدارية للشركات، وأن توصيات اعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية لها نفس الأثر القوي للقوانين القوية وتستطيع مبادئ الحاكمية المؤسسية أن تغطي الثغرات ونقاط الضعف في بعض القوانين.

2_ دراسة .(2004) Jiangli , et al بعنوان :

Relationship Lending , Accounting Disclosure and Credit (Availability) during Crisis

هدف البحث إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية والفترات التي يشهدها العالم من عدم استقرار مالي ، وتم تطبيق الدراسة على الأسواق المالية الأسيوية التي شهدت هزة مالية عنيفة قبل عدة سنوات ، إذ قام الباحثون بعمل دراسة مالية على أسواق المال الآسيوية على مدار خمس سنوات في الفترة من 1999 وحتى 2003 ، وتم تطبيق الدراسة على 15 شركة مساهمة عامة موزعة على 5 بلدان في شرق آسيا .

إذ أوضحت نتائج البحث أن القروض غير المضمونة هي التي أدت إلى انعدام الشفافية وانخفاض مؤشر الثقة مما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي الذي أدى إلى انهيار سوق رأس المالي الآسيوي ، وذلك من خلال القروض غير المضمونة التي كانت العامل الرئيس الذي أدى إلى تلك الأزمة المالية .

3_ دراسة (2002) ,Carcab, et.al بعنوان :

Improving The Disclosure Of Financial Information In Local) (Governments

ناقش هذا البحث تحليل أثر التقارير المالية في عملية الافصاح المالي، واهم القضايا التي ينبغي التركيز عليها لتحسين عملية الافصاح،

ومن اهم ما توصل اليه البحث :-

أ - ان اهداف اعداد التقارير المالية سواء كانت في القطاع الحكومي، أم الخاص تتحدد بوساطة حاجات مستخدمي هذه التقارير التي تتركز في تحقيق هدفين اساسيين هما المساءلة واتخاذ القرارات.

ب- ان المساءلة تعد الهدف الأساس الاكثر فائدة في عملية اعداد التقارير المالية السنوية.

ومن اهم التوصيات التي جاء بها البحث هي ضرورة ان تتضمن التقارير المالية معلومات عن كلف الخدمات المقدمة والنتائج المتحققة والاهداف المنجزة كذلك المؤشرات التي تبين مستوى كفاءة الشركة وفاعليتها.

اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

كما أوضحت الدراسات السابقة أن المشكلة الحقيقية وراء عدم الاستقرار المالي تكمن في انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي من قبل الشركات وانعدام الشفافية في بعض الأحيان ، لذلك جاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها ، في الوقوف على حقيقة العلاقة بين مستويات الإفصاح المحاسبي والأزمات المالية عموما ، وما واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة العراقية في سوق العراق للاوراق المالية وأثره على جودة التقارير المالية ، وانعكاساته محلية ودولية ، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة ، كما أن هذه الدراسة جاءت بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في ظل جائحة فايروس كورونا التي غيرت البيئة والظروف .

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي

- المبحث الاول: الافصاح المحاسبي حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.
- المبحث الثاني: جودة التقارير المالية .
- المبحث الثالث: اثر جائحة كورونا على جودة التقارير المالية

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي

تمهيد

تناول البحث الافصاح المحاسبي حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية واثره على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا ، ومع تزايد الاهتمام بالافصاح المحاسبي في الآونه الاخيرة على مستوى المؤسسات محليا واقليميا ودوليا ،ويعود ذلك ليس فقط الى محاولة توحيد النظم المالية العالمية وانما كمحاولة للتفسير او التأثير في الازمات المالية العالمية

وتتأكد اهمية الافصاح لأن معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها او عدم استيعابهم لمحتوياته كما يجب ،لذلك فهم يعتمدون الى حد بعيد على احوال الشركة من خلال التقارير والقوائم المالية مباشرة او بمساعدة الاستشارين وذوي الخبرة .

المبحث الاول

الافصاح المحاسبي حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية

يتناول هذا المبحث الاطار المفاهيمي لمفهوم الافصاح المحاسبي واهميته ،اهدافه واشكاله والصفات والاساليب والمقومات الاساسية للافصاح المحاسبي ،والمتطلبات والمعوقات التي تعيق الافصاح المحاسبي في الشركات ، واخيرا يتم التطرق الى التكاليف التي تخص الافصاح المحاسبي .

تمهيد

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الافصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية ، وينبع هذا الاختلاف اساسا من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في اهداف هذه الاطراف من استخدام هذه البيانات وبذلك يصعب الوصول الى مفهوم عام وموحد للافصاح يضمن توفير مستوى الافصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الاطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال ، واصبح لابد من وضع اطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم بشكل يوفر حدا ادنى من الافصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقيق المصالح الرئيسة لتلك الاطراف ، وهناك مستويان للافصاح هما : (بوشليح ، 2008: 46)

1_ المستوى المثالي للافصاح

2_ المستوى المتاح او الممكن للافصاح

بينما ينظر جانب اخر الى الافصاح على انه اجراء يتم من خلاله اختصار الشركة العالم الخارجي وان المحصلة النهاية للافصاح انما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها . فهو يعني ان تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوقاً بها وان تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسة التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية .(الدهراوي ، 2006: 149)

2_1_1 _ مفهوم الافصاح المحاسبي وانواعه

2-1-1-1 مفهوم الافصاح المحاسبي

_ تم تعريف الإفصاح الحاسبي من قبل رضوان واخرون بأنه " تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى المستخدمين بشكل صحيح وواقعي وملائم، وذلك لمساعدة المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ القرارات" . (رضوان وأخرون،2001: 212) .

_ وقد عرفه الدهراوي بأنه افصاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مظللة والتقارير المحاسبية يجب ان تفصح عن جميع المعلومات .او عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الافصاح المناسب في هذه القوائم واظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني ان تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس او تضليل . (الدهراوي ،2006، 151)

_ وعرفه آخرون بأنه "عملية نشر وإظهار القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات بطريقة سليمة ورشيدة"(السيد،2014: 18).

2_1_2_2 انواع الافصاح المحاسبي :

بين بعض الكتاب والباحثين بأن للإفصاح المحاسبي أشكالا مختلفة وقاموا بتصنيفه إلى أشكال متعددة:

1_ الافصاح الكامل

بموجبه يتم عرض جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة . ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم إخفاء أية معلومات قد تؤثر في مصالح مستخدمي الكشوفات المالية وبموجب هذا النوع من الافصاح ينبغي أن تتضمن القوائم المالية جميع المعلومات المحاسبية المتوفرة ، وهذا يودي الى التقرير عن معلومات بكميات كبيره (الججاوي ، المسعودي، ٤١٢ : ٢٠١٤)

2_ الافصاح العادل

نص المعيار المحاسبي الدولي الاول المعدل في الفقرة رقم (15) علي أن الإفصاح العادل يتطلب ما يأتي :

أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلي الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.

ب- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

جـ- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معيبة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

وقد اوضحت حنان مفهوم الافصاح العادل هو :

ان الافصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المعنية ،وان الافصاح العادل او الصادق مطلب اخلاقي اعتاد مدقق الحسابات ان يعتمده عند ابداء رأي نظيف او غير متحفظ.(حنان ، 2003 : 447)

3_ الافصاح الكافي

وضح (مطر) إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية ، وفقا للمبادئ المحاسبية تقتضي توافر عنصر الإفصاح الكافي في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، الإفصاح المقصود هنا له صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية ، وبالمصطلحات المستخدمة فيها ، وايضأ بالملاحظات المرفقة بها ، وبمدى ما فيها من تفاصيل لجعل القوائم المالية ذا قيمة اعلامية من وجهة نظر مستخدميها . (مطر ٣٣٩ : ٢٠٠٠)

4_الافصاح الوقائي او التقليدي

هذا النوع من الافصاح يعتمد على مفهوم الافصاح الشامل كما هو مطبق في النموذج المحاسبي المعاصر ،وتمثل فئة المساهمين والمقرضين او الدائنين – المستثمرين الخارجين عموما – المحور الاساس لتحديد مضمون وادوات هذا الافصاح.(حنان ،2003: 450)

5_الافصاح التفاضلي

وهذا النوع من الافصاح من مفاهيم الافصاح ومن التسمية نفسها تفصح عن المضمون إذ يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على "التفاضل" او التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات او "التفاضل" .

اي ان مؤيدي "الافصاح التفاضلي" يفترضون مستثمرا اقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة .

ولكن بصورة عامة فان استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف وهو اجراء غير مقبول عموما .(مصدر سابق ، 448)

6_الافصاح التثقيفي او الاعلامي

ان هذا النوع من الإفصاح يخدم قارئ التقارير المالية كثيراً في اتخاذ القرار فإفصاح كهذا سوف يوفر المرونة والسهولة في فهم المعلومات ، لذلك يرتبط هذا الافصاح بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض تحديد اسعار الاستثمارات المالية . (ابو بكر ، ٢٠١٢ : 45)

7_الافصاح الشامل

الافصاح الشامل هو ان تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ،ولكن يقصد به ان يوصل الى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي .(ابو زيد ، 2013: 48)

مما تقدم فان الباحثة ترى الاتي :

يجب نشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية ،وان تصل المعلومات المالية الى مستوى الافصاح الذي تتوافر فيه الخصائص النوعية والكمية الهامة كأن تكون كافية وملائمة وتامة وموضوعية وشمولية ،وان تتناسب مع قدرات المستخدمين ويتم نشرها للمستخدمين دون تحيز لفئة معينة وفي الوقت المناسب ، ان تكون قابلة للمقارنة لتحقيق اهداف الجهات المستفيدة للتقارير المالية .

2-1-1-3 اهمية الافصاح

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار او خاصية الملائمة وفي هذا الاطار تلتقي وجهتا اهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الامريكية وهما المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، والجمعية الامريكية للمحاسبين (AAA) فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في احد التقارير الصادرة عنها : "في حين تعد الاهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم او كمية المعلومات المحاسبية واجبة الافصاح وتعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة او نوع المعلومات المحاسبية واجبة الافصاح " (مطر والسويطي ، 2008،34) ، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والافصاح عنها من جهة والغرض الرئيس لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الاخرى .

اذ أن أهمية الإفصاح تقود إلى الاتي : (سلمان ، ٢٠١٢ : 52)

1. المساعدة في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة المالية وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية البيئية والأخلاقية .

2. المساعدة على اجتذاب راس المال والمحافظة على الثقة في أسواق راس المال .

3. يقوم الإفصاح المحاسبي بالتأثير في سلوك المؤسسات المالية وحماية المستثمرين لأنه أداة قوية التأثير .

4. يخدم الإفصاح المحاسبي مسألة تنظيم وعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للإطراق المختلفة (أصحاب المصالح) بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات بالنسبة لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم .

5. يساهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى الجزئي للمؤسسة ، وبالتالي على المستوى القومي للاقتصاد الوطني ، اذ ان المعلومات المحاسبية تساعد في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسات وبالتالي المستوى القومي .

2-1-1-4 اهداف الافصاح المحاسبي

لابد من ان لكل شيء هدفاً وعليه فان الافصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض كما بينه مجلس معايير المحاسبة/(FASB) بأن هناك أربعة أغراض رئيسة للإفصاح هي:-

1- توفير القياسات الملائمة للفقرات المميزة ووصفها بصورة واضحة .

2- توفير القياسات الملائمة للفقرات غير المميزة ووصفها كذلك بصورة واضحة.

3- توفير المعلومات المناسبة التي تساعد المستخدمين للتقارير المالية في تخمين المخاطر والاحتمالات الخاصة بالفقرات المميزة وغير المميزة.

4- توفير معلومات مهمة في مدة شحة او ندرة المعلومات. (أبو زيد ،2013: 47)

وفي ضوء ما ذكر يرى الباحث بأن الإفصاح المحاسبي يهدف الى عرض البيانات و المعلومات المحاسبية بصورة كاملة و ملائمة لغرض مساعدة المستخدم في اتخاذ القرارات اللازمة ،و يهدف أيضا الى عرض البيانات و المعلومات المحاسبية المهمة شريطة أن تكون هذه المعلومات واضحة وغير مضللة وليس لديها تأثير في كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

2-1-1-5 اساليب وطرق الافصاح المحاسبي

هناك العديد من اساليب وطرق الافصاح نذكر منها : (العلول ، 2013: 48)

1_الافصاح من خلال القوائم المالية : إذ يتم ظهور المعلومات الاساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الافصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم .

2_استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها : مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل اهمية عن الافصاح في صلب القوائم المالية .

3-المعلومات بين الاقواس : ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون اسهاب وتطويل .

4_الملاحظات والهوامش : تعد وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الافصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية .

5-التقارير والجداول الملحقة : وتستخدم هذه الوسيلة لأظهار بعض المعلومات الاضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل اظهارها في صلب القوائم المالية

6_تقرير رئيس مجلس الادارة : وهذا التقرير يعد متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية .

7_تقرير المراجع الخارجي : ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة افصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسة .

2-1-1-6 العوامل المؤثرة في الافصاح المحاسبي

ظهرت العديد من العوامل التي تؤثر في الافصاح المحاسبي وهي على النحو الاتي:- (حنان ورضوان،2001: 297):

1- عوامل بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأُخرى لأسباب عدة (اجتماعية، سياسة) وكذلك تختلف حسب العوامل التاريخية مما يؤثر على الافصاح المحاسبي بحسب تلك الاختلافات.

2- عوامل معلوماتية : إذ تتأثر درجه الافصاح بالمعلومات المحاسبية ولاسيما في مدى توافر عنصري الملاءمة والثقة بهذه المعلومات ، فضلاً عن قابلية هذه المعلومات للتحقق والمقارنة.

3- عوامل اقتصادية : هنالك العديد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الافصاح المحاسبي مثل حجم الوحدة الاقتصادية، والتشريعات والقوانين المعمول بها في ذلك البلد والمنظمة لعمل المؤسسات والشركات لأغراض الضريبة والتدقيق الخارجي والضوابط التي تستلزمها عملية التدقيق.

2-1-1-7 متطلبات الافصاح المحاسبي في المؤسسات المصرفية

لغرض تحقيق الافصاح المحاسبي لابد من توفير عدة شروط و سنعرضها بما يأتي : (عبد الصمد وام الخير ، 2019: 6)

1_السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى آخرى ، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات و طرق محاسبية مختلفة، و قد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعد استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، و من ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها بعض ومجموعة واحدة من الأحداث و الظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليه .

2_ الاطراف والصفقات الهامة

يجب ان تشمل الايضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشاة او اخرى ،وكذلك العلاقات الهامة بين المنشاة واطراف خارجية اخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والتابعة .

3_الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، و لكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، و غالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور و تسمى الفترة بين نهاية

الفترة المالية و إصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة و أثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرافقة بالقوائم المالية.

4_الشكوك حول استمرار الشركة

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، و أنه في ظل غياب أي معلومات و توقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، و في حال توفر لدى معدي القوائم المالية. معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو كانت هناك شكوكا حول استمرار المشروع، فعندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية .

5_الالتزامات المحتملة

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، و تظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، و التي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، و في بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت و لكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

2-1-1-8 معوقات الافصاح المحاسبي

ان السلبيات المدرجة ادناه لا تنقص او تقلل من اهمية الافصاح المحاسبي ولكن يمكن اعتبارها معوقات أمام رفع مستوى الافصاح المحاسبي وعلى النحو الاتي:- (الشيراز، 2004: 72)

1- تداخل الصلاحيات داخل المؤسسات بين جهات عدة لتحديد الجهة التي لها صلاحية التخويل عن الافصاح المحاسبي.

2- استغلال بعض المؤسسات والأشخاص للمعلومات الداخلية ومنع التداول بها كون ذلك التداول يؤثر في مصالحهم الخاصة.

3- ان تحديد مستوى الافصاح المحاسبي يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية هي التي لها الدور في تحديد مستوى الإفصاح

4- اختلاط المعلومة المحاسبية مع الإشاعة نتيجة التداول الفردي لتلك المعلومة بدلا من تداولها بصورة رسمية عن طريق المؤسسات.

5- إصرار المؤسسات والشركات على سرية جميع المعلومات ماعدا ما يفصح عنه في ضمن القوائم المالية إذ ان من شأن ذلك الاجراء عدم تمكن المحللين الماليين من تقدير التنبؤات المستقبلية

ترى الباحثة بالرغم من وجود المعوقات الا ان التطور الاقتصادي والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدم الاستشارات ، اصبحت عملية الحصول على المعلومات في غاية الاهمية والضرورة ،إذ ان الافصاح في القوائم المالية لابد من ان يتم تطبيقه على الصورة المثلى اي بكل انواع الافصاح الشامل والكافي والتثقيفي والوقائي حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات.

2-1-1-9 مستخدمو البيانات المالية

يتميز المستخدمون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين اي ان وجود مستخدمين داخليين يقود الى افصاح داخلي موجه بالدرجة الاولى الى ادارة الوحدة الاقتصادية فقد يتم توصيل المعلومات الى مستخدميها دون اية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الادارة والمحاسب ، كما ان وجود المستخدمين الخارجين يقود الى الافصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة اعداد القوائم المالية الاساسية وهي (قائمة الدخل _ قائمة المركز المالي _قائمة التدفقات النقدية).

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الاطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد الى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم . فادارة المنشاة بوصفها

طرفاً مسؤولاً عن اعداد البيانات ينظر الى الافصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات ،وينظر رجال الاعمال الى الافصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي ينظر من خلال جهات الرقابة والاشراف ، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالافصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته . (جميل ،2010: 13)

2-1-1-10 خصائص الافصاح المحاسبي في المؤسسات المصرفية

يجب ان تكون المعلومات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية سليمة وغير مظللة ويجب ان تكون مستوفية للشروط والمعايير التي تجعلها صالحة للاستخدام ومن اهم هذه الخصائص ما يأتي : (عصام متولي ،2001،136)

1_ الملاءمة

المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتقارير يجب ان تكون ملائمة لاتخاذ القرارات بحيث تؤدي هذه المعلومات الى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج في المستقبل او ان تؤدي الى تعزيز او تصحيح التوقعات المالية ومن يستلزم الامر ضرورة عرض هذه القوائم والتقارير بالطريقة التي تكون فيها المعلومات قابلة للفهم من جانب مستخدميها وان توفر في الوقت المناسب قبل فقد هذه المعلومات أهميتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

2_ الثقة

من اهم خواص المعلومات الواردة في القوائم المالية خاصية الثقة اي بمعنى ان المعلومات الواردة في القوائم المالية تعبر فعلا عن الاحداث والظواهر التي أوجدت من اجلها وهذه الخاصية تلتزم عدم التحيز في القياس وكذلك عدم التحيز في عملية القياس تتطلب ان تكون المعلومات الواردة على اكبر قدر من الاكتمال بمعنى ان تعبر المعلومات عند اعدادها عن كل الظواهر التي من شأنها ان تؤثر في عملية اتخاذ القرار هذا من الاخذ في نظر الاعتبار ان الاكتمال المطلق غير ممكن نظرياً لان التقارير ما هي الا نموذج لتمثيل واقع الوحدة المحاسبية ومن ناحية اخرى هنالك اعتبارات الاهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومات قبل قبل قياسها والافصاح عنها .

3_الثبات

ان الثبات في اعداد القوائم المالية يعني الاستمرار في تطبيق الاساليب والسياسات المحاسبية من فترة الى اخرى ما لم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعو الى اجراء تغير في هذه السياسات وتتطلب خاصية الثبات ضرورة الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية من فترة الى اخرى ما لم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعو الى اجراء تغير في هذه السياسات ، كما تستلزم ضرورة الافصاح عن اي تغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

2-1-1-11 القوائم المالية الواجب الافصاح عنها

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ، وتنقسم هذه المخرجات على قسمين الاول قوائم مالية اساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الاساسية ، اما الاساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات ان تقوم بإعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم اصحاب الصلة والمستفيدين وهي : (غسان المطارنة وخنفر راضي ،2006،28)

1_قائمة المركز المالي

2_قائمة الدخل

3_قائمة التغير في حقوق الملكية

4_قائمة التدفقات النقدية

1_قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

تعرف الميزانية العمومية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الإسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.

ويمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أنها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.

2_قائمة الدخل

هي قائمة المكاسب . كما يطلق عليها بعضهم أحيانا . التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعد في أحسن الحالات تقريبا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.(جعفر وعبد الاله،2003،259)

3_قائمة التغير في حقوق الملكية

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

4_قائمة التدفقات النقدية

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشاة من خلال فترة زمنية معينة ، وقد الزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة خلال اصدار للمعايير رقم (7).

2-1-1-12 طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض الذي ستستخدم فيه تتمثل الخطوة الآتية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الافصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتوى في البيانات المالية التقليدية وهي بيان المركز المالي ، بيان الدخل ،بيان التدفقات النقدية ،بيان التغيرات في حقوق الملكية هذا اضافة الى معلومات اساسية اخرى تعد ضرورية لتعذر الافصاح عنها في صلب البيانات المالية تعرض في الملاحظات المرفقة في البيانات المالية التي تعد جزءا لا يتجزأ من تلك البيانات . وتعد القوائم المالية في واقع الامر بموجب مجموعة من الافتراضات والاعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ او الاصول المحاسبية

المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم ومن هذه الافتراضات مثلا التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية بوصفه اساساً لأثبات وتقييم الأصول مما يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضه للشك والتساؤل ومن المفاهيم الاخرى التي تشكل قيدا على نطاق الافصاح المحاسبي مفهوم الاهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر .(جميل ، 2010 : 33)

ازاء ما تقدم فان توفير الافصاح المناسب في البيانات المالية يستوجب اعادة النظر في كثير من المفاهيم والاعراف المحاسبية التي تحكم اعداد هذه القوائم ، والخطوة الاولى في هذا السبيل تمثل في اعادة ترتيب الاهمية النسبية للخواص او المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق اولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الاخرى للمعلومات ، وذلك على اساس ان خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيس للمعلومات التي يجب ان يتمحور حوله مفهوم الافصاح المناسب مما يجعل من الضروري اجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الاخرى للمعلومات من جهة اخرى التي تمثل قيدا على ملاءمتها ، كالموضوعية والاهمية النسبية ولقد قاد ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الاخرى للمعلومات المحاسبية الى توسيع نطاق الافصاح المرغوب في القوائم المالية. (مطر والسويطي ،2008: 343)

2-1-1-13 الافصاح في الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة

نظرا لأهمية الافصاح في الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة ،هناك عدة نقاط يجب مراعاتها وهي : (دهمش ، 23:2004)

1_الطرق والاجراءات المحاسبية :وذلك لان كل تغير مهم في المبادئ والاجراءات المحاسبية يكون له اثر كبير على القوائم المالية لذلك يجب الفصاح عنه وتوضيح اسباب التغيير واثاره على البيانات المالية.

2_الالتزامات الطارئة :يجب ان يكشف في البيانات المالية عن الالتزامات التي قد تطرأ في المستقبل مثل الالتزامات الناشئة عن الاوراق التجارية .

3_الاحداث المهمة التي تلي تاريخ اعداد الحسابات الختامية : يجب ان يكشف عن الاحداث التي لها اثر مهم على البيانات المالية التي حصلت او عرفت بعد اقفال الحسابات وقبل نشرها مثل تعرض الشركة لحريق كبير مما يلحق بها خسارة جسيمة.

4_التغيرات في التقديرات المحاسبية : عادة ما يتم تقدير بعض الظروف واثارها على عمليات المنشاة عند اعداد البيانات المالية مثل اجراء المخصصات والاحتياطيات وغيرها ونظرا لان هذه الظروف تكون غير معلومة وقت التقدير ،فقد يكون التقدير خاطئا او غير مطابق للوقائع لذلك يجب اعادة النظر في هذه التقديرات عند معرفة الوقائع الفعلية لها وعليه فان مثل هذه التغيرات في التقديرات يجب الافصاح عنها في البيانات المالية المعدة عن الفترة التي تم فيها التغير ان كان له أثر كبير على هذه البيانات المالية.

2-1-2 المعايير المحاسبية الدولية

2-1-2-1 نشأة المعايير المحاسبية الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية حصل تطور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ،وكذلك حركة الاعمال الدولية، والشركات الدولية الكبيرة، وهذا التغير دعا المنظمات المحاسبية والدول الى تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والاحداث التي تخص الاعمال والشركات الدولية ، التي تكون متشابهة في القياس ، والتي تؤثر على الشركة وطريقة عرض قوائمها المالية .

نتيجة لتلك التطورات تم تأسيس لجنة من قبل الامم المتحدة في عام 1973، اسند اليها عملية اصدار معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي ، وقد تم تأليف لجنة تمثل مجمع المحاسبين القانونين في عشرة دول هي : استراليا، كندا ، فرنسا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، الولايات المتحدة ، وقد انضم الى هذا المجمع خمسون دولة اخرى .(سعود جايد مشكور، 2013:39)

2-1-2-2 مداخل اصدار المعايير المحاسبية الدولية IFRS

ينعكس تأثير العوامل البيئية على المعايير المحاسبية بمختلف الطرائق والاطراف التي تتولى اصـــدارها والتـــي تتمثـــل بالمـــداخل الاتيـــة : (Bakhtiar، 633:2014) (Beneish، 17_19:2001)

1_المدخل السياسي :يعتمد اصدار المعايير وفق هذا المدخل على القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة والتي تطبق على رعاياها في بلد معين ويواجه هذا المدخل مجموعة من الانتقادات تتمثل بالاتي :

أ_ يعد اقل استجابة للاحتياجات المتغيرة بسبب بطء تغيير القوانين وعدم مراعاتها لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية في كثير من الاحيان .

ب_ عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات او المكونات .

ج_ تعد المعايير في هذه الحالة تتأثر بالاعتبارات السياسية اكثر من الاعتبارات التقنية .

2_ المدخل المهني : يتم اصدار المعايير في هذه الحالة عن طريق منظمات مهنية خاصة ،ويتم استعمال هذا المدخل في الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص والذي يتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة التي تعطيه القدرة على تلبية الاحتياجات المتسارعة .

3_مدخل مختلط من القطاع الخاص والعام :تتم عملية اصدار المعايير المحاسبية انطلاقا وفق هذا المدخل بواسطة خليط من القطاع الخاص والعام بجانب جهود حكومية وغير حكومية ،ويتم استخدام هذا المدخل في اليابان من خلال تشكيل مجالس استشارية لمحاسبة مؤسسات الاعمال ويتكون من اعضاء الجامعات والقطاع الحكومي والصناعي .

2-1-2-3 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS للابلاغ المالي

ادت التغيرات المتسارعة في عمل المنظمات الى احداث العديد من المشكلات الاقتصادية التي تمثلت بالتعاملات بالعملات الاجنبية والذي ادى الى ظهور التضخم واختلاف المعالجات المحاسبية بين العديد من الشركات ،وسعيا لإيجاد حل لتلك المشكلات تم اصدار مجموعة من المعايير المحاسبية من قبل منظمة لجنة معايير المحاسبية الولية (IASB) والتي قد قدمت

تعريف لها يتمثل بانها قواعد ارشادية يستند اليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهام احكامهم ،لكنها لا تلغي الحكمة والاجتهاد انما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما ، وتهدف تلك المعايير الى تقليل درجة الاختلاف في التعبير عن الممارسات في الظروف المتشابهة وتعتمد اطار عام لرفع كفاءة العمل المحاسبي والاداري (حسينة ،2015,41).

كمت قامت لجنة معايير المحاسبية والذي تم إلغاؤه واحلاله معيار عرض القوائم المالية بدلا عنه سنة 1998والى غاية 2013اصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية 13معيار يحمل تسميه IFRS و 20 تفسيراً يضاف اليه 41 معيار IAS و 33 تفسير محاسبي اصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ،ولا توجد تواريخ محدد لاصدار معايير جديدة انما يبقى الامر بحسب الحاجة لاصدار معيار معين ،ويتكون كل معيار من خمسة اقسام هي : (عادل :2014,43)

* الهدف من المعيار
* حقل تطبيق المعيار
* التعريف بالمصطلحات الواردة بالمعيار
* التقييم والتسجيل
* متطلبات الافصاح

وتتميز الخصائص اعلاه بالاتي : (Carpenter & Reimers :2005,60)

1_ مرنة نتيجة للبدائل والخيارات التي تحتويها والتي تهدف الى تسهيل تطبيق وزيادة درجة قبولها ،اذ ان ما يميزها هو ليس ما تسمح به بل ما تمنعه .

2_ تقوم على معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة وليس قواعد عادية.

3_ تعتمد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث على حساب شكلها القانوني .

4_ تقوم على مبدا استقلالية المحاسبة عن البيئة القانونية والجبائية .

5_ لا تحتوي على قواعد لكيفية مسك المحاسبة ولا على مخطط للحسابات ولا على شكل اجباري للقوائم المالية ، بل تركت على العنصر الذي يجب ان ترد فيه فقط .

6_ تولى اهمية كبيرة للملاحق بوصفها عنصراً اساساً من العناصر المالية .

7_تعتمد على مبدا اولية الميزانية على جدول حسابات النتائج .

8_ تعتمد على مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للشركة .

9_ تأخذ بنظر الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في قيمة الاصول .

2-1-2-4 أهمية المعايير المحاسبية الدولية

ان الغرض الرئيس من التطور المحاسبي على المستوى الدولي هو التنسيق والتوحيد بين التطبيقات المحاسبية في البلدان المختلفة لذلك ازدادت ضرورة ايجاد مجموعة من المعايير المحاسبية المقبولة عموما على المستوى الدولي مع التوجه الواضح نحو العولمة على المستوى الاقتصادي عموما وفي الاسواق والبورصات ولاسيما حتى يمكن عقد المقارنات بين التقارير المحاسبية الصادرة عن وحدات اقتصادية تمارس نشاطها في بلدان مختلفة . (حنان،24:2005)

كما ان اصدار المعايير المحاسبية الدولية يمثل خطوة هامة ورئيسة في معرفة وترشيد الاداء المحاسبي ومدى الالتزام من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال اهدافها الوظيفية ومن ثم ترشيدها الى مصالح المهنة والمجتمعات على المستوى الدولي. (بركات،10:2004)

2_1_11_5_ مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يرى العديد من الباحثين والمهتمين ان استعمال المعايير المحاسبية الدولية يضمن للشركات الحصول على عدة مزايا اهمها :(Fields et at،2001:307) (Healy،2009:22)

1_تعد المعايير المحاسبية الدولية احدى المرتكزات المهمة التي يتم الاعتماد عليها في اعداد القوائم المالية واكسابها صفة الموضوعية .

2_ادى تبني المعايير المحاسبية الدولية الى تغيير نظرة الكثير من الدول والهيئات المحاسبية ، اذ اتجهت للاهتمام في صياغة الضوابط والاجراءات المهمة من اجل تحديد اهداف المحاسبة والقوائم المالية .

3_تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات الشركات واعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق النظرة القانونية فقط.

4_تهدف المعايير المحاسبية الدولية الى اضفاء صفة الشفافية على حسابات الشركات مما يسمح بتدقيق القوائم المالية.

5_تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجة المستخدمين من خلال توفير معلومات مهمة وفق طرائق موضوعية موحدة تقلل من تفاوت المعلومات المقدمة من قبل جهات خرى.

6_تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تحسين الافصاح لاسيما في الملاحق من خلال توفير معلومات وصفية وكيفية حسب القطاعات الجغرافية للشركات.

7_تعمل المعايير المحاسبية الدولية على نشر القوائم المالية بشكل يغطي مجالات زمنية معينة مما يسمح في الحصول على معلومات ضرورة في الوقت الملائم.

8_تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تحسين التكوين في المحاسبة ، اذ يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي المحاسبي.

2-1-2-6 فوائد المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية

ان IFRS وعلى الرغم من عدم تبنيها بشكل مطلق في جميع دول العالم ولكن وجود هذه المعايير والعمل على تبنيها سيسدي للمنظمة فوائد عدة منها الاتي: (IASB،2007:3)

1_ان تبنيIFRS سيحسن قابلية المقارنة للمعلومات المالية للمنظمات سواءً على المستوى الوطني او الدولي.

2_ ان تبنيIFRS سيسهل من تطبيق مخطط المكتسبات الحدودية وبدء الشراكات المقترحة واتفاقات تعاون الكيانات الاجنبية.

3_ ان تبنيIFRS يمكن ان يساعد المنظمات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى الاسواق الدولية.

4_ ان تبنيIFRS سيكون له تأثير ايجابي على نتائج معدلات الائتمان للمنظمات، مما سيقوي علاقات المنظمات بالمؤسسات الائتمانية.

5_ ان تبنيIFRS سيعزز الوضع المالي للمنظمات مما يزيد من ثقة الباعة وبالتالي زيادة التعاملات الآجلة.

2-1-2-7 تأثيرات تبني معايير المحاسبة الدولية IFRS

ان التوافق الدولي للمعايير المحاسبية لم ينبثق من العدم ،ولكنه كان نتيجة عمل توافقي لمجاميع معقدة من المعاهد والمنظمات المختصة واسواق رأس المال وأسواق الأسهم، ولكن هذا لا يعني ان التوافق الدولي هو توافق تام، اذ مازالت هنالك بعض الشوائب التي تعكر صفاء هذا التوافق، كما ظهرت تأثيرات مختلفة لتبني معايير المحاسبة الدولية على مختلف نواحي المعاملات المالية والمحاسبية.

اولا / التأثيرات الايجابية:

1_قدرة المؤسسات المالية على منح القروض عبر الحدود والعمل بشكل دولي. (Leventi،2009:425)

2_امكانية الباعة من تقييم الوضع المالي للعملاء في البلدان او الاقاليم الاخرى قبل بيع السلع او الخدمات بالدين. (Leventi،2009:425)

3_التطوير الموحد عبر الحدود للمؤسسات الائتمانية مما يساعد على توحيد معدلات الائتمان للمنظمات. (Healy & Palepu ،2001:407)

4_توحيد بيانات الحسابات المالية بشكل دولي مما يساعد العديد من الاطراف على الاستفادة منها. (Bohusova ،2007:12)

5_تحسين اتساق نوعية التدقيق وتسهيل التعليم والتجريب المحاسبي. (Bohusova ،2007:12)

6_تخفيض عدم التجانس بين المعلومات المحاسبية التي يحصل عليها المستثمرون المطلعون وغير المطلعون. (Bushman & Smith،2001:239)

7_صقل العلاقة والاتصالات بين المديرين والاطراف المعنية ذات العلاقة وبالتالي يقلل من كلفة الوكالة، كما يؤدي الى تخفيض كلفة اصدار رأس المال الاصلي. (Bushman & Smith،2001:243)

8_تزويد متخذي القرار الدوليين بمعلومات محاسبية متجانسة نسبيا، موثوقة وقابلة للمقارنة. (Botosan & Plumlee ،2002،22)

9_تعزيز نوعية ومصداقية المعلومات المحاسبية وتحسين تدفق رأس المال والاستثمار، مما يؤدي الى التنمية الاقتصادية. (Zeghal & Mhedhbi ،2006:23)

ثانيا / التأثيرات السلبية:

1_تضيف الاعمال المحاسبية الجيدة الناجمة عن تبني المعايير المحاسبية الدولية اعباء على الشركات المتوسطة والصغيرة بدلا من تخفيضها. (Bohusova،2007:15)

2_يؤثر الافصاح الزائد والشفافية الكبيرة على الشركات المتوسطة والصغيرة اغلب الاحيان بسبب التنافس الدولي. (Bohusova،2007:16)

3_ان معايير المحاسبية الدولية ظهرت بعد العديد من الازمات المالية في الدول المتقدمة ما جعل هذه المعايير تمثل حلولا لتلك الازمات، اي انها حلولُ تاريخية وليست مستقبلية، ولذلك يجدها الكثيرون من الدارسين غير فعالة لعلاج بعض المشاكل المحاسبية مثل تقدير القيمة العادلة. (Taylor،2003:16)

4_توسيع الفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال غياب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلدان الاقل تقدما وانحراف تطبيقها في البلدان ذات التنمية الاقتصادية السلبية. (Leventi،2009:426)

5_اعاقة مهنة المحاسبة في اداء وظيفتها في السوق المحلية، لأنه لا يمكن تطبيق كافة معايير المحاسبة الدولية في اي بيئة كانت. (Leventi،2009،427)

2-1-2-8 العوامل المؤثرة في تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية

لابد من ان هنالك العديد من العوامل المؤثرة فب تبني IFRS، والتي قد تؤثر على سرعة استجابة الدول الى تلك المعايير وكذلك قد تؤثر على كيفية تفعيل المعايير الدولية في بيئة كل دولة، ويمكن حصر العوامل المؤثرة كالاتي: (Zehri & Abdelbaki،3013:3) (Zehri & Abdelbaki ،2013:58) (Boolaky ،2004:20)

1_الثقافة: تعد الثقافة عاملا حاسما في اختيار كيفية تبني IFRS، حيث وجد معظم الباحثين بان الدولة الاكثر ثقافة وتطورا تحاول ان تتبنى IFRS بشكل اسرع من الدول الاقل ثقافة او الحديثة النشوء، كما ان الدول المتأثرة بثقافات خارجية عادة ما تميل الى ما تستخدمه دول تلك الثقافات.

2_التنمية الاقتصادية: ان التنمية الاقتصادية تعد من المتغيرات الاساسية التي تؤثر على تطوير مهام كثيرة في الدولة ومن ضمنها المحاسبة، فقد وجد العديد من الباحثين بأن هنالك علاقة وثيقة ما بين التنمية الاقتصادية وتبني استخدام IFRS، ومن جهة اخرى فقد توصل بعض الباحثين الأسيويين الى انه لا توجد علاقة ما بين التنمية الاقتصادية وتبني استخدام IFRS بالذات، إذ يمكن استخدام المعايير المحية والوصول الى النتائج ذاتها من التنمية الاقتصادية.

3_توفر سوق رأس المال: مما لا شك فيه فان نوعية المعلومات المحاسبية هي العامل الرئيس في تطوير كفاءة اسواق رأس المال، إذ ان المستثمرين بحاجة دائمة الى معلومات محاسبية محدثة لكي تكون قادرة على تحليل فرص الاستثمارات وتحسين الاختبارات، مما دفع بالعديد من الدول ذات سوق رأس مال نشط ومعتمد على التعاملات الأجنبية الى تبني IFRSبدلا من المعايير المحلية.

4_المستوي التعليمي : إن القضايا المطروحة في IFRS ناجمة عن طروحات أكاديمية و عملية محترفة، لأنه هذه المعايير معقدة جداً و فهمها يتطلب معرفة تفصيلية ليس في المجال المحاسبي فقط و لكن في مجالات _متعددة كالقانون التجاري و الإدارة و المصارف _، ولذلك

فإن البلدان ذات التعليم الجامعي المتطور_ أكاديمياً و علمياً_ تميل بشكل كبير الى تبني IFRS.

5_ الانفتاح على العالم الخارجي : إن الانفتاح على العالم الخارجي ، و تحول البيئة من مغلقة الى مفتوحة ستعرض أنظمة المحاسبة الى ضغوط دولية واقليمية كبيرة في سبيل حماية أنظمتها المحاسبية من الاختراق و تأمين استثمارات المستثمرين الخارجيين ، ولذلك فإن استخدام IFRS يكون بشكل أكبر لدى الدول ذات الانفتاح على العالم الخارجي منه لدى الدول ذات الاقتصاد المنغلق.

6_ النظام القانوني : إن الانطلاق القوي للمحاسبة الدولية أدى الى الاهتمام بشكل لافت بأهمية النظام القانوني بوصفه متنبأ للاختلافات ما بين معايير المحاسبية بين الدول ، فقد وجد بعض الباحثين بأن الدول ذات النظام القانوني المكتوب أبطأ سرعة في تبني IFRS عن الدول ذات القانون العام والتي تستطيع تحديث قوانينها عبر الاستفتاءات الشعبية.

7_ السياسة : إن المعايير المحاسبية هي إحدى منتجات النشاط السياسي في الدولة ، ولذلك فإن الدول ذات الحرية في اختيار سياسييها ستكون أكثر انجذاباً لتبني IFRS بسبب زيادة مستوى الحرية ، وبعكسه فإن الدول ذات مستوى حرية منخفض ستكون أقل انجذاباً لتبني المعايير وذلك بسبب انغلاقها على سياستها الخاصة.

2-1-2-9 المعايير المحاسبية الدولية

اصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) (41) معيارا دوليا ، وفي اطار سياسة التحسين فقد قامت اللجنة باعادة صياغة وحذف بعض المعايير ،إذ بقي منها فقط 31 معيارا قابل للتطبيق. وفيما يأتي عرضا موجزا لهذه المعايير بحسب تسلسلها التاريخي .

المعايير المحاسبية الدولية IAS			
رقم المعيار	عنوان المعيار	رقم المعيار	عنوان المعيار
IAS1	عرض القوائم المالية	IAS26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
IAS2	المخزون	IAS27	القوائم المالية المنفصلة
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	IAS28	الاستثمارات في الشركات الزميلة
IAS8	السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية	IAS29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
IAS10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	IAS32	الادوات المالية: العرض
IAS12	ضرائب الدخل	IAS33	ربحية السهم
IAS16	الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS34	التقارير المالية المرحلية
IAS19	منافع الموظفين	IAS36	الانخفاض في قيمة الاصول
IAS20	محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	IAS37	المخصصات والاصول والالتزامات المحتملة
IAS21	اثر التغييرات في اسعار صرف العملات الاجنبية	IAS38	الاصول غير الملموسة
IAS23	تكاليف الاقتراض	IAS40	الاستثمارات العقارية
IAS24	الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة	IAS41	الزراعة
معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS			
IFRS1	تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لاول مرة	IFRS10	القوائم المالية الموحدة
IFRS2	المدفوعات على اساس الاسهم	IFRS11	الترتيبات المشتركة
IFRS3	اندماج الاعمال	IFRS12	الافصاح عن المصالح في المنشأت الأخرى
IFRS4	عقود التأمين	IFRS13	قياس القيمة العادلة
IFRS5	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	IFRS14	الحسابات القانونية المؤجلة (الحسابات المؤجلة الناتجة عن تحديد الاسعار تنظيمياً)
IFRS6	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها	IFRS15	الايراد من العقود مع العملاء
IFRS7	الادوات المالية : الافصاحات	IFRS16	عقود الايجار
IFRS8	القطاعات التشغيلية	IFRS17	عقود التأمين
IFRS9	الادوات المالية		

وستقوم الباحثة بذكر بعض المعايير التي تخص الافصاح الخاصة بالمصارف

معيار المحاسبة الدولي رقم (1):عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الاطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة .

ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالشركة لبتي تحتاجها الاطراف المختلفة ، الا ان هنالك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الاطراف من المعلومات .

هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الاخرى التي تعمل في نفس المجال . وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب ان تحتوي على معلومات وبيانات ملاءمة وذات مصداقية وموثوقية .

وبناء علىه فأن الاهداف الرئيسة للمعيار تتلخص بالاتي :

_ تحديد الاسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام .

_ التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الاخرى التي تعمل في نفس المجال .

نطاق المعيار

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المحتويات والشكل الذي يتوجب ان تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم اعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية (او ما تسمى المعايير الدولية للتقاريير المالية) IFRS .

معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الادوات المالية : الافصاحات

هدف المعيار

1. يهدف هذا المعيار الى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم :

أ- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشاة

ب- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشاة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشاة لهذه المخاطر .

2. تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكمله للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدولي رقم (32) و (39) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) .

يلاحظ من الأهداف السابقة أن هناك تركيز على بيان عنصر الأهمية (الجوهرية) لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل . وكذلك فقد تم شمول الفترة التي يتم الإفصاح خلالها عن طبيعة ومدى مخاطر الأدوات المالية لتشمل المخاطر كما في تاريخ المركز المالي وخلال الفترة المالية أي أن الفترة الزمنية لتقييم المخاطر أصبحت أكثر شمولا.

نطاق المعيار

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع الشركات ولكافة أنواع الأدوات المالية عدا :

1. الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام (27) و (28) ومعيار الابلاغ المالي الدولي رقم(10)

2. منافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (19)

3. العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) .

4. عقود التامين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) .

5. الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) .

متطلبات المعيار

1. مدى أهمية بند الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل :

على الشركة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية و (جوهرية الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل

2. الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية :

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية (Carrying Amount) لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) .

3. متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

4. مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (خلال الفترة المالية وتراكمياً) والذي يعزي للتغيرات في مخاطر الائتمان .

5. الاختلاف بين القيمة الدفترية (المسجلة) للمطلوبات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق للدائنين .

معيار المحاسبة الدولي رقم (10):الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية

نظرا لان اعداد القوائم المالية وتدقيقها وطباعتها يحتاج الى فترة زمنية قد تمتد لعدد من الشهور بعد تاريخ انتهاء السنة المالية للمنشاة، فأن هناك بعض الأحداث والمعلومات التي قد تظهر خلال تلك الفترة، ويطلق عليها الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والتي تكون لها انعكاسات على محتوى القوائم المالية .ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (10) اما الاعتراف بالأحداث اللاحقة وتسمى عندها الأحداث المعدلة او الافصاح عنها فقط وتسمى عندها الأحداث المعدلة ،اعتمادا على طبيعة الحدث الاحق وتوقيته. (جمعة حميدات ومحمد ابو نصار ،164،2018)

هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الى وصف ما يأتي:

1_ متى يجب على المنشاة ان تعدل قوائمها المالية بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية وقبل اصدار تلك القوائم.

2_ الافصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ التصريح باصدار القوائم المالية وحول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

كما يتطلب المعيار عدم اعداد القوائم المالية على اساس الاستمرارية اذا كانت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير الى ان افتراض استمرارية المنشاة لم يعد قائما.

نطاق المعيار

يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة والافصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية.

متطلبات المعيار

يتضمن المعيار العديد من المتطلبات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية ،كما يوضح العديد من المفاهيم المتعلقة بتلك الأحداث من حيث توقيتها وطبيعتها:

1_ تاريخ التصريح باصدار القوائم المالية

2_ الاعتراف والقياس

3_ الافصاح

معيار المحاسبة الدولي رقم (24): الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

نظرا لتشعب نطاق العمليات التي قد تقوم بها المنشاة، واهتمام اصحاب المصالح بأمور المنشاة ومعرفة كافة ما يتعلق بأعمالها ،فان معرفة المعاملات التي تتم بين المنشاة وبين الاطراف التي لها تأثير هام على قرارات المنشاة بشكل مباشر او غير مباشر اصبح مهما وضروريا في تسهيل عملية اتخاذ القرارات المتخذة من قبل اصحاب المصالح لدى المنشاة.

هدف المعيار

وبالتالي فأن الهدف من هذا المعيار هو ضمان ان تحتوي القوائم المالية للمنشاة على الافصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول امكانية ان يكون مركزها المالي وأرباحها او خسائرها قد تأثرت بوجود الاطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات .

نطاق المعيار

يجب تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (24) في :

1_ تحديد علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.

2_ بيان الأرصدة المعلقة بين المنشاة والأطراف ذات العلاقة بها.

3_ بيان الظروف التي يكون فيها الافصاح عن البنود الواردة في (1)و (2) مطلوبا.

4_ تحديد الافصاحات التي سيتم إجراؤها حول تلك البنود.

معيار المحاسبة الدولي رقم (34):التقارير المالية المرحلية

تشكل القوائم المالية والايضاحات المرفقة بها وسيلة الابلاغ الرئيسة التي يعتمد عليها مستخدموا المعلومات المحاسبية، وتعد التقارير المالية السنوية المدققة هي الوسيلة الاولى التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية ،الا ان التغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المنشاة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات اقصر من سنة واحدة .ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية اهميتها والتي تبقي مستخدمي المعلومات المحاسبية على اطلاع مستمر على نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي اما بشكل ربع سنوي او نصف سنوي او حتى شهري.

هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (34) الى وصف وتحديد الحد الادنى من محتوى التقارير المالية المرحلية ،وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة او الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يسهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

نطاق المعيار

لا يلزم معيار المحاسبة الدولي رقم (34) اي نوع من الشركات نشر التقارير المالية المرحلية او عدد مرات نشر تلك التقارير ،او الفترة التي يجب نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية.

متطلبات المعيار

1_شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية

2_المعاملات والاحداث الهامة

3_الافصاحات الاخرى

4_الافصاح عن الامتثال لمعايير الابلاغ المالي الدولية

5_الفترات التي يجب عرضها من خلال القوائم المالية المرحلية

6_الاهمية النسبية

7_الافصاح في القوائم المالية السنوية

8_الاعتراف والقياس

المبحث الثاني

جودة التقارير المالية

2_2_1_ مفهوم التقارير المالية

بالرجوع الى مصادر الفكر المحاسبي يمكن اظهار وصياغة مجموعة من المفاهيم للتقارير المالية وهي كالاتي :

1_ التقارير عبارة عن "عرض نزيه ومنسق ودقيق وموثق للبيانات المختلفة عن أنشطة المؤسسات والشركات والمشاريع خلال مدة معينة "، وتقدم للإدارة العليا أو من يهمهم الأمر لتحقيق أهداف مختلفة من أهمها المتابعة والمراقبة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير وتحسين الأداء إلى الأفضل.(ابوطالب،2005، 165).

2_ تتضمن التقارير المالية الوسائل الأخرى لإيصال المعلومات التي تكون لها صلة مباشرة او غير مباشرة والتي يجري استخراجها من النظام المحاسبي ، وكما أسلفنا بأن التقارير المالية قد تشمل معلومات محاسبية وأخرى غير محاسبية ، فضلاً عن النشرات و التقارير الخاصة بمجلس الإدارة والتنبؤات المتعلقة بالأمور المالية والأخبار التي لها صلة بالمؤسسة وتحليل الخطط والتوقعات والتأثير البيئي والمجتمعي على تلك المؤسسة(عبد العال ،2005 ، 35) .

3_ تأخذ التقارير المالية صورة اشمل وأوسع من معنى القوائم المالية فالقوائم المالية تعدّ جزءاً من مضمون أو محتوى التقارير المالية بحيث تشمل هذه التقارير على جميع المعلومات التي لها صلة العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بتلك المعلومات الصادرة عن النظام القائم في المؤسسة وكذلك تعدّ القوائم المالية بمثابة الجزء المحوري والرئيس لتلك التقارير ، اي بمثابة الوسائل الرئيسة لإيصال البيانات والمعلومات المحاسبية إلى الأطراف الخارجية وهذا ما أشار إليه المجلس الخاص بإعداد المعايير المحاسبية (FASB) بأن القوائم المالية تعد أهم مكونات التقارير المالية ، التي تتضمن معلومات يراد توصيلها إلى المستخدمين من خارج المؤسسة وداخلها نتيجة المتطلبات المتصاعدة للمعلومات من المستخدمين، إذ إن من الاستحالة تلبية تلك المتطلبات عمليا في سياق بيئة الأعمال اليوم ،بسبب الكم الواسع والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية ، لذلك فان معايير الجودة تحدد أصناف المعلومات الواجب الإفصاح

عنها إذا كان ذلك في التقارير المالية الإضافية أو كان في التقارير الوصفية إلى جانب المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية الأساس. (الصيح، 2005 : 39)

4_ تعد التقارير بمثابة رساله تدفق خلالها المعلومات المحاسبية المتبادلة بين منتج المعلومة (المؤسسة) ومستخدميها (متخذو القرار) . (شبوطي ، ٢٠١٨ : ٧١)

5_ تمثل التقارير المالية وسيلة الإدارة الأساسية للتواصل مع الأطراف المهتمة بأنشطة الشركة ، فمن خلال هذه التقارير يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج ، وتعد التقارير المالية مفهوم وأشمل من القوائم المالية ، حيث تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية ، (عبد الكريم محمد ، 2016: 112)

2-2-1-1 اهداف التقارير المالية

ان التقارير المالية لا يمكن عدّها غاية في حد ذاتها بل أنها وسيلة لتحقيق أهداف معينة إذ تهدف التقارير المالية إلى تقديم اكبر قدر من المعلومات المفيدة إلى المستخدمين والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات.

وكما هو معلوم عن علم المحاسبة بأنه يمثل نشاطاً خدمياً، وان المنتج النهائي لهذا النشاط هو تعبير عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة من داخل المؤسسات وخارجها، وإن تحديد الوظائف الرئيسة للتقارير المالية تنبع من أهداف المحاسبة ، إذ تهدف الأخيرة إلى تهيئة المعلومات التي تمكن من تقييم جدارة وفاعلية الإدارة وأيضا تهيئة المعلومات التي تفيد المستخدمين من التقارير المالية ومساعدة الإدارات في أداء وظائفها،. وكذلك فان هدف التقارير المالية الرئيس هو تأمين المعلومات المناسبة عن أداء المؤسسات العاملة ومركزها المالي لمساعدة مستخدمين التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وفي ضوء ذلك فإن التقارير المالية تسعى الى توفير المتطلبات من البيانات والمعلومات المحاسبية وهو نابع من أهداف المحاسبة المالية(هيثم الشيبي ،2019 : 29).

2_2_1_2_ اهمية التقارير المالية

تعد التقارير المالية ذات أهمية لجميع المستخدمين لهذه التقارير، وتتمثل هذه الأهمية في الآتي:

1. توفير التقارير المالية معلومات ومؤشرات مالية إلى المستخدمين عن سيولة الشركة وربحيتها وخططها المستقبلية.

2. تساعد التقارير المالية بعض مستخدميها في عمليات التنبؤ المستقبلي، بأدائها، والتنبؤ بالعائد المحاسبي المستقبلي والعائد السوقي، ويقود ذلك إلى تعديل المستثمرين لتوقعاتهم الخاصة بالمنافع المستقبلية.

3. توفير التقارير المالية معلومات إلى المستثمرين تساعدهم في عملية الحكم والتقييم لأداء المنشأة والتنبؤ بأدائها المستقبلي. (عبد الاله وطن،89:2006)

مما سبق ترى الباحثة أن التقارير المالية تكون مهمة لكل الأطراف المستفيدة، وتساعد المستخدمين في عمل شي رئيس واحد هو اتخاذ القرارات.

2_2_1_3_ انواع التقارير المالية

تعد التقارير المالية وسيلة اتصال فاعلة بين المنشأة والأطراف المهتمة بنشاطها، إذ يتمكن هؤلاء الأطراف ذوي العلاقة عبر هذه التقارير من التعرف على العناصر الرئيسة المؤثرة على مركزها المالي وما حققته من نتائج خلال فترة معينة.

وتمثل القوائم الخلاصة النهائية للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمنشأة، إذ تتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين من نشاط الأعمال.(طارق حماد، 2005,49)

تحتوي التقارير المالية على تقدير مراقب الحسابات تقرير الإدارة التنفيذي وتقدير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية ووصف للخطط والتوقعات. (جلال حسن،2005:14)

2_2_1_4_ محتويات التقارير المالية

هنالك عناصر عدة يجب توافرها في كل تقرير (مهما تعددت تلك التقارير) من أهمها:-

(شحاته ،2005: 6) :

1-السبب الذى من أجله يقدم التقرير .

2-النتائج التي توصل إليها واضع التقارير بوضوح وإفصاح تام .

3-إبراز التوصيات التي يراها واضع التقرير لحل المشاكل الواردة في ضمن ذلك التقرير

4-الإستعانة بالبيانات الرقمية والجداول والرسومات والأشكال البيانية كلما أمكن ذلك بغرض تبسيط تلك المعلومات وإبراز الحقائق بطريقة يسهل فهمها ودراستها.

5-أن يكون للتقرير عنوان يفصح عن مضمونة ، ويجب أيضاً تحديد المدة التي أعد لها والتاريخ المقدم فيه والوحدات المستعملة عن الكميات ، فضلاً عن تحديد أسم الشخص الذي سيقدم له وأسماء من سيقدم لهم صورة منه كما يجب أن يكون موقعاً من المسؤولين عن إعداده.

2_2_1_5_ محددات التقارير المالية

اختار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) محددين أساسيين عن المعلومات الواردة في التقارير المالية ينبغي أخذهما بالحسبان وهما : (حنان :2001 :ص227)

أ-قاعدة إن المنفعة اكبر من التكلفة : ويعدّ هذا القيد قيداً حاكماً، ويمثل قاعدة عامة يجب مراعاتها عند قيام المختصين بإعداد التقرير المالي ابتداءً معرفة المنفعة المستخلصة من المعلومات لغرض اتخاذ القرار بالبدء او تجاوز تلك المعلومات. أي بمعنى إن المنافع المأخوذة من مضمون التقارير المالية يجب ان تفوق تكاليف الحصول عليها. ومع ذلك فأن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية يعول عليها بشكل رئيس في التقدير فضلا عن أن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على الجهات المستفيدة من المنافع ، كما إن المنافع قد يستفيد منها أخرون غير الذين أعدت المعلومات من اجلهم.

ب-قاعدة الأهمية النسبية او ما يسمى بالمادية:- تم إيقاف العمل بها اعتباراً من عام (2016)

هناك محددات أخري للتقارير المالية من بينها التحفظ إذ إن الحاجة الى التحفظ تبرز بسبب اجواء عدم التأكد التي ترتبط مع التقديرات اللازمة ، عند وضع الحسابات . كذلك فان هناك احتمالية ان يصبح الدين غير قابل للتحصيل. ويعرف التحفظ بانه تضمين من الحذر عن القيام بإصدار الإحكام اللازمة لوضع التوقعات اللازمة مستوى إطار من ظروف عدم التأكد عندما تكون الأصول او الدخل غير فعال من تقديرها والديون والنفقات غير مقدرة بأقل من قيمتها .

ويمكن إضافة محدد أخر للتقارير المالية وهو قابلية الفهم ، فمن الطبيعي أن يتمكن المستخدم من فهم الحسابات ،إذا أريد منها ان تكون ذات قيمة ويتوجب بالمستخدم ان يكون ذا معرفة ودراية معقولة وكافية بالأمور الاقتصادية والمحاسبية والتجارية فضلاً عن الرغبة بدراسة الحسابات بجهد ودقة معقولين، كما انه يتحتم عدم استبعاد المعلومات الخاصة المسائل المعقدة وغير المفهومة والتي يجب إدراجها ضمن القوائم المالية في حالة ملاءمتها لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب على بعض المستخدمين فهمها (Flowers& Ebbers,2002: 297).

2_2_2_ جودة التقارير المالية

يقصد بمصطلح الجودة صلاحية الشيء للغرض الذي اعد من اجله ومدى ملاءمته لذلك الغرض وفي ضوء هذا التعريف فان الجودة ترتبط ببرنامج يتضمن زيادة المراقبة والتأكد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي لغرض الحد من العيوب في الأداء وتحقيق الأهداف.

2_2_2_1 _مفهوم الجودة في التقارير المالية

هناك عدة مفاهيم لجودة التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين سوف يتم ذكر بعض منها :

1_ يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالدقة لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، كما تساعد المسؤولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تتنج عن تطبيق طرق

محاسبية، كما يجب تقويم (فائدة المعلومات) على أساس أهداف القوائم المالية التي تركز عليها في الاهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجين الرئيسيين في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (The Financial Analysts Federation) (FAF) على أنها : تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب . (حماد ،2014، 675)

2_ يقصد بجودة التقارير المالية ما تمتاز به التقارير من نزاهة وما تحققه من منفعة للمستخدمين ،لكونها تتضمن معلومات مهمة ومفيدة وكذلك عدم تضمنها اي انحراف او تضليل وأن إعدادها على وفق جملة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، وبما يسهل بلوغ الهدف من استخدامها، إذ تبنى على فعالية وكفاءة المؤسسة. (حامدي ،2011: 98).

3_ عرفها (الديسطي) بأنها (تتمثل في كافة إجرءات إعداد التقارير المالية وعمليات التحقق التي يتم القيام بالمراحل المتتابعة في منظومة التقرير المالي بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن إعداد وإصدار ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية). (الديسطي ، 2005، 57)

4_ (يعبر عن خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وهذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات وعلى ملائمتها وقابليتها للمقارنة حيث تتوقف الثقة في المعلومات على تمثيلها لحقيقة الأحداث وعدالة تلك المعلومات وقابليتها للتحقق) . (الصياد ، 2013، 294)

تستنتج الباحثة من مفهوم التقارير المالية ما يأتي :

1- انها تقارير توفرها معلومات تساعد الادارة علي تحقيق الاهداف المرجوة، ووضع الخطط المستقبلية وتقييم مستوي الاداء .

2- انها تقارير توفر معلومات تساعد المستخدمين من داخل وخارج المنشأة على التعرف على نتيجة اعمال المنشأة من ربح أو خسارة، وموارد المنشأة والتزاماتها ومقدرتها الكسبية خلال فترة زمنية معينة.

3- انها تقارير تحتوي على المعلومات التي تتعلق بالأنشطة المالية والانشطة الاجتماعية والبيئية التي تمارسها المنشأة علي ان تكون هذه المعلومات قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2_2_2_2_ اهمية جودة التقارير المالية

يتمثل الهدف الأساس للتقارير المالية في توفير معلومات مالية عالية الجودة عن المنظمات الاقتصادية، وتتبع أهمية جودة التقارير من الدور الهام الذي تلعبه والذي يمكن توضيحه على النحو الآتي :

1_ تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال للاستخدامات عالية القيمة إذ تساعد جودة التقارير عن الشركات ومنافسيهم كلاً من المديرين والمستثمرين على تقييم الفرص الاستثمارية، وبالتالي تشجيع تدفق رأس المال النقدي والبشري تجاه القطاعات ذات العوائد المرتفعة المتوقعة.

2 _ تساعد جودة التقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال طريقين هما:

أ_ تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كبار وصغار المستثمرين مما يقود إلى تخفيض مخاطر السيولة وزيادة إمكانية تمويل الاستثمارات طويلة الأجل التي تتسم بانخفاض السيولة بدون مطالبة المستثمرين بالاستغناء عن أموالهم على الامد الطويل على أساس أن جودة المعلومات تخفض من مخاطر الخسارة وصغار المستثمرين من الاتجار مع المعارضين مما يؤدي لجذب المزيد من رؤوس الأموال إلى السوق.

ب_ تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين مما ينتج عنه تخفيض تعارض المصالح وتكاليف الوكالة على أساس ان المعلومات التي تتم بالموضوعية والقابلية للتحقق تسهل من فعالية ممارسة المساهمين لحقوقهم ورغباتهم للمديرين.

3_ يساعد في توفير المعلومات والحقائق عالية الجودة على توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر الأخطار واستقرائها وأيضاً توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء أثناء الأزمة المالية في حالة حدوثها.

4_ تلعب جودة المعلومات المحاسبية دورا في تمكين أعضاء مجلس الإدارة من تحسين قيمة المساهمين وتوفير سلسلة واسعة من المتغيرات التعاقدية التي تحدد النتائج والعوائد المالية من الخطط التحفيزية المصممة لالتقاء المصالح بين المديرين والمستثمرين.

مما سبق ترى الباحثة أن أهمية جودة التقارير المالية تلعب دوراً رقابياً يسهم في تحسين الأداء عن طريق ضبط كفاءة إدارة المديرين للأصول. (الهام سحلول، 2011:181)

2_2_2_3_ خصائص جودة التقارير المالية

تتضمن الجودة في هذا الإطار على جملة من الخصائص التي تسعى الى تحقيق الهدف الأساس وهي على النحو الآتي:-

1_ **الملاءمة** : بغية ان تكون التقارير المالية ذات جدوى واهمية، ينبغي ان تكون لديها ارتباط محكم بينها وبين الغرض التي الذي أنشأت من اجله، إذ تتمتع التقارير المالية بجودة عالية عند ربطها بغاية معينة لكونها تساعد صانع القرار على تقدير نتيجة هذا القرار و مدى ملاءمته في اختياره للقرار من بين العديد من البدائل او الخيارات المتاحة وإعتبار التقرير ذات أهميه حينما يكون للإفصاح له تأثير على قرار مستخدم المعلومات من بين الخيارات المتوافرة. وأعطى مجمع المحاسبين الأمريكيين تفسيرا لمعيار الملاءمة بأنه المعيار الأساس من بين المعايير الخاصة بجودة التقارير المالية (حنان ،2003: 191) .

2_ **المصداقية** : يبنى معيار مصداقية التقارير المالية في ضوء إسناد تلك التقارير إلى أدلة وبراهين كافية وخالية من عدم الحيادية للمستخدمين ، لاسيما اذا كانت ذات مستوى عالٍ من الأمانة يعتمد عليها في اتخاذ القرار (الشيرازي،1990: 202)

3_ **الدقة** : يتوقف تأثير التقارير المالية على ما تحتويه او تتضمنه من معلومات محاسبية تمتاز بالدقة، فإذا كانت هنالك معلومات جرى التوصل إليها من شخص معين وبأساليب معينة للقياس المحاسبي ، فباستطاعة شخص أخر إعطاء نتيجة مماثلة ولكن بإتباع منهج أخر فان إعادة النظر في المعلومات لغرض المراجعة والتحقق يكسبها الدقة وتصبح التقارير سليمة ويعول الاعتماد عليها (مصدر سابق،1990: 203).

4_ **التاريخ الملائم:** يعدّ التاريخ والوقت عاملاً مهما من عوامل النجاح في صناعة القرار، لهذا ينبغي ان تصل المعلومات للمستخدمين في الزمان الملائم .

إذ ان وصول المعلومات المحاسبية الى المستخدمين في وقت متأخر يصبح عديم الجدوى بسبب فقدانها منفعتها. ويرتبط التاريخ الملائم بالقوائم المالية أي يمكن توفير هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة (مصدر سابق ،2003: 195).

5_ **الفهم والاستيعاب:** يتوقف تأثير التقارير المالية على مدى استيعاب متخذ القرارات للمعلومات التي يتضمنها التقرير وليس بالإمكان الانتفاع من المعلومات اذا كانت عديمة الفهم او مبهمة ، إذ تتوقف إمكانية استيعاب المعلومات على طبيعة البيانات التي تنطوي عليها التقارير المالية وأُسلوب عرضها. فلهذا يتعين على من يضطلع بإعداد التقارير المالية ان يكون على برهان أو يقين من قدرات مستخدميها على فهم واستيعاب القوائم المالية التي يتضمنها التقرير وحدود تلك القدرات . (الحيالي ،2004: 133) .

6_ الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل للتقارير المالية: يبرز دور التقارير المالية إذا توافرت في المعلومات التي تحتويها تلك التقارير الأهمية النسبية الكافية ، بمعنى أن تشكل المعلومات المحاسبية مرجعا رئيسا ومهماً في صناعة القرار وإن إهمال تلك المعلومات يؤدي إلى قصور في صنع القرار، لذلك فان الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل له صلة وثيقة بنزاهة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وبناء على ذلك يتعين إن يجري الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية ،والتعرف الى ما يستلزم المستخدم من معلومات ،لذلك ان شطب أي معلومة أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة سوف يؤثر في تقدير المستفيد لتلك المعلومات في صنع القرار.(مصدر سابق ،2004: 133) .

7_ الكفاية (المقدرة) : ترتهن خاصية الكفاية في التقارير المالية على حجم المعلومات ونوعيتها ومدى ادراكها، إنما تلبي المعلومات المحاسبية حاجة المستخدمين وتعطي ايضا عائداً كبيراً للجودة .(مصدر سابق ،2004: 134) .

ترى الباحثة مما سبق أن جودة التقارير المالية تمتاز بسمات معينة تعمل على الوصول للغاية المطلوبة، بحيث تكون المعلومات المحاسبية ذات قابلية على للقياس أو المقارنة وان تتلاءم مع

رغبات المستخدمين في الحالات الاعتيادية وعند ضم متغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وكذلك تحقق السرعة في إرسال المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

2_2_2_4_ مقومات جودة التقارير المالية

تعدّ جودة التقارير المالية الهدف الذي تسعى المؤسسات والشركات الى تحقيقه ،لكن هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي حيث يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه إلى مجموعة من المقومات او العوامل (القاضي ،2011: 87):

1-المقومات المادية: وتتضمن جميع العناصر المادية على سبيل المثال أجهزة الحاسوب والآلات المحاسبية اليدوية التي تستعمل في تصنيع المعلومات المحاسبية.

2-المقومات البشرية: وتشكل جملة من الأفراد القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه. كالمحاسبين العاملين في ذلك النظام.

3-المقومات المالية : تغطي المبالغ المرصدة والمتاحة التي تستعمل للقيام بالمهام والوظائف.

4-قاعدة البيانات : تتضمن جملة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وبلوغ أهدافه.

2_2_2_5_ العوامل المؤثرة بجودة التقارير المالية

هنالك عدة عوامل تؤثر على جودة التقارير المالية هي ما يأتي :-

1_ العوامل البيئية (بيئة المحاسبة) : إن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسكن فيها المؤسسة تأثيراً مباشراً على جودة التقارير المالية الواجب تقديمها وحجم الاستفادة منها ، بحيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يجري عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وإن الدافع الذي يحدث تفاوتا في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد الى آخر والذي ينعكس بدوره على جودة المعلومات(خليل،2005: 104).

2_ العوامل الاقتصادية : تختلف أصناف البيانات و المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية بحسب النظام الاقتصادي السائد ، إذ تتمتع التقارير في المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي بأهمية كبيرة اذ يكون الاهتمام ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية في حين نجد في الاقتصاد الاشتراكي يكون الاهتمام بالمعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية ، كما ان لجميع القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية ، واذا لم ينتج عن تلك القرارات نتائج اقتصادية فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات ، ومع الإشارة الى أن النتائج الاقتصادية للقرارات تسهم في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين فضلا عن تخفيض النفقات الخاصة بجمع المعلومات .(المجهلي،2009: 64)

3_ العوامل السياسية : تنظر الجهات الحكومية الى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات ، وهذا يعدّ السبب الرئيس بالتدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية ، كما أن العناصر السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير في العمليات المحاسبية لأنها تحصر الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية المتلائمة مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لأي بلد من البلدان التي تسود عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في انتاج ونشر المعلومات .

يمكن القول ان إختيار السياسة المحاسبية يتضمن آثاراً اقتصادية واجتماعية، ذلك ان الاعتقاد السائد من بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، عند تغير الوضع السياسي فيما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة ذلك التغير وما ينتج عنه من تغير للسياسات المحاسبية (مصدر سابق،2009: 65).

4_ العوامل القانونية : تتأثر المحاسبية بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل المؤسسات، ومما لاشك فيه أن التشريعات القانونية رفعت من احتمالية مقدرة المعلومات المحاسبية ومنفعتها. إن العوامل القانونية التي تمثل مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بصورة مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة ومن ثم ينعكس هذا التأثير على جودة التقارير المالية، ويمكن القول أن القواعد القانونية معنية من حيث الالتزام بإعداد التشريعات والقوانين والتي تصاغ في ضوئها

المعلومات المحاسبية إذ تعدّ العوامل القانونية واحدة من العوامل المؤثرة في التقارير المالية (هيثم الشيبي ، 2019: 41).

5_ العوامل المتعلقة بالمعلومات :هنالك عدة عوامل متعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر تؤثر في جودة التقارير المالية هي (مصدر سابق ،2019: 41) :-

أ_ استعمال الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات .

ب_ التدني الكبير والمستمر في نفقات الحصول على المعلومات

ج_ تزايد حجم المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين .

د_ نشر المعلومات عن طريق عرضها على عدد كبير من المستخدمين في الوقت المناسب

هـ_ صباغة البيانات المالية بان تمتد لمدة اطول من سنة .

6_ تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي) : يعدّ تقرير مدقق الحسابات ركناً أساساً من أركان الجودة ، وعاملاً مهماً في زيادة الثقة بالمعلومات الواردة فيها ، فضلاً عن المدقق الخارجي يقوم بالتحقق من صناعة ونشر التقارير المالية وأنها نظمت طبقا المعايير المحاسبة المعتمدة والشروط القانونية المعمول بها ، (مصدر سابق ،2009، 66).

المبحث الثالث

اثر جائحة كورونا على جودة التقارير المالية

تمهيد

يواجه العالم حاليا تطورات متسارعة تتعلق بتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وتسعى دول العالم مجتمعة إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره . إن مثل تلك الإجراءات وغيرها على أهميتها قد ألقت بتأثيرها على بيئة الأعمال في جميع دول المنطقة ، بحيث لم يقتصر تأثير وباء فيروس كورونا على البشر فحسب ، وانما هو أيضا وباء على النظام الاقتصادي العالمي برمته ، الأمر الذي استدعى العديد من المنظمات المهنية والشركات العالمية الى قياس ودراسة الأثر المالي العالمي لهذا الفيروس على اقتصاديات تلك الدول . ان واقع تأثير هذا الوباء على الشركات وبيئة الأعمال استدعى أيضا معظم شركات المحاسبة والتدقيق العالمية **Big 4 – Deloitte**, **PricewaterhouseCoopers** **(PwC) , Ernst & Young (EY) and KPMG** ، الى الالتفات الى واقع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية في ظل تفشي فيروس كورونا ، باعتبار أن مهنة المحاسبة والتدقيق هي المترجم الفعلي للأزمات المالية عبر سن التحديثات للقوانين والمعايير الدولية في علم المحاسبة والبيانات المالية ، في سبيل توجيه الشركات والمؤسسات عموما الى التوجيه الصحيح والدقيق للمعالجات المحاسبية الحالية والمستقبلية في ظل الأزمات المالية التي ترمي بظلالها على الواقع والمستقبل.

2_3_1_ ماهية الآزمة المالية

في البدء لا بد من معرفة ماذا تعني الازمة بوصفها مفهوماً ؟ وما المفاهيم التي قد تتداخل ضمن حدود مساحات التصور لكينونتها ودوافع حدوثها ؟ والازمة قد تكون قريبة من مفهوم المشكلة وكذلك قرينة للكارثة وقد لا يرى أو لا يريد بعضهم في اعطاء حدود كل من هذه المفاهيم وذلك اما لغرض التهوين من امرها أو لعدم اعطائها العناية اللازمة لمواجهتها.

فالأزمة تمثل النتيجة لحصول خلل مفاجئ يؤثر تأثيرا مباشرا على العناصر للنظام المقصود بل تشكل تهديدا حربيا ومعلنا لحالة النظام الذي يحكمه. (البزاز 22 : 2001) .

فالمشكلة التي تبقى دون حسم فترة طويلة قد تكون مدخلاً للكوارث والأزمات الحالة التي تحدث فعلا وتؤدي الى تدمير وخسائر في الموارد المادية والبشرية أو كليهما واسباب الكوارث تكون دائما مباشرة ويمكن حصرها خلال مدة زمنية محددة. من هذا المدخل نجد أن النظام الاقتصادي والمالي غالبا ما يتعرض بحكم حركته واحداثه الى ازمات ومشاكل وكوارث ولكن قد تختلف من حيث النوع والكم والظروف والاسباب والتداعيات ولكن عندما نحدد المعنى العلمي الدقيق للازمة في علم الاقتصاد نجد انها ترتبط بالدورات الاقتصادية التي ترتبط بحادث معين وبقوة بحيث اذا ما حصل انهيار عنيف أو حاد تأثر النظام المالي والاقتصادي ومن ثم وقوع الأزمة الاقتصادية كما حصل في بورصة الاوراق المالية في الولايات المتحدة التي انجبت ازمة 1929 . (الكيالي : 2009 : 158)

2_3_2_ متطلبات الممارسات المحاسبية في ظل ازمة فيروس كورونا COVID- 19

تشير الممارسات المحاسبية للشركات إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياساتها المحاسبية والإلتزام بها على أساس روتيني من قبل محاسب أو مراجع الحسابات أو فريق من المتخصصين في المحاسبة . كما تشير إلى التطبيق الطبيعي والعملي لسياسات المحاسبية أو المراجعة التي تحدث داخل الشركة . وتهدف إلى تطبيق المبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية للشركة . ومع التفشي السريع لجائحة كورونا COVID-19 ، فرضت العديد من البلدان على الشركات تقييد أو تعليق العمليات التجارية وتنفيذ قيود السفر وتدابير الحجر الصحي . وقد أدت هذه التدابير والسياسات إلى تعطيل أنشطتها . وتظهر الاضطرابات بشكل أكثر وضوحا مع بعض الصناعات مثل السياحة والضيافة والنقل والتجزئة والترفيه ، فضلا عن التأثيرات المتوقعة على القطاعات الأخرى مثل التصنيع والقطاع المالي . ومع استمرار تفشيه وتطوره فإنه من الصعب التنبؤ بمداه أو مدته وتأثيره الاقتصادي . ومن ثم ، قد تواجه الشركات في ظل هذه الظروف تحديات عند إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية . (EY ، 2020) ، وبات واضحا أن لإنتشاره السريع في جميع أنحاء العالم تأثيره في الاقتصاد وبيئة الأعمال ولمعظم الشركات

(Delalio ، 2020) ، ومع ذلك لا توجد وجهة نظر واحدة حول كيفية تطوره وتأثيره على الاقتصاد ، لذا فإن عدم وجود مثل هذا الاتفاق في وجهات النظر يفرض بضرورة الحاجة إلى الإفصاح الكامل عن الأحكام والافتراضات والتقديرات الحساسة بشكل أكثر أهمية من المعتاد (Danyluk ، 2020) .

2_3_3 اثر جائحة فايروس كورونا (COVID_19) على التقارير المالية

إن جائحة فايروس كورونا (COVID_19) تعد حاليا شأنا دوليا ، قد وضع اوزاره في شتى مجالات الحياة لا سيما الوضع الاقتصادي العالمي ، وان العراق ليس ببعيد عن الأضرار والتداعيات التي الحقها هذا الفايروس على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادية لذا على جميع الوحدات الاقتصادية اجراء جملة من التقييمات والكشف والافصاح عن تأثير تلك الجائحة على القوائم المالية ، والاجراءات الواجب القيام بها من قبل مراقب الحسابات وما ينبغي الافصاح عنه من معلومات في القوائم المالية عن التداعيات التي الحقها (COVID_19) ، بهدف اعطاء صورة حقيقية وواضحة عن اثار هذا الفايروس على نتائج واوضاع الوحدة الاقتصادية .

2_3_4 تأثير فيروس كورونا COVID-19 على الفروض المحاسبية

لجائحة كورونا القدرة على إحداث تغييرات كبيرة في أسلوب عمل المحاسبين المتخصصين بإعداد التقارير المالية للشركات ، فضلا عن مدققي الحسابات الخارجيين على حد سواء ، وفي ظل انتشارها فإن أغلب الشركات بدأت تنتهج مع موظفيها أسلوب العمل المنزلي ، بما في ذلك شركات المحاسبة والتدقيق ، إذ أشارت شركة Deloitte إلى ضرورة أن يهتم المحاسبون بحماية صحتهم وأعمالهم من آثارها في المستقبل المنظور . ويجب عليهم التفكير في تغيير اسلوب العمل بالإنتقال الى البرامج القائمة على السحابة من خلال حاسباتهم الشخصية ، والالتقاء بالعملاء عبر الهواتف أو الانترنت ، بدلا من الحضور الشخصي . كما يجب على المحاسبين أيضا صقل مهاراتهم في التواصل والحوار مع العملاء حول احتياجاتهم . (ابو يوسف وسراج ، 2021 :12)

2_3_5 اثار فيروس كورونا COVID-19 على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

إن حالة الشلل التي أصابت جميع المفاصل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية على مستوى العالم نتيجة أزمة جائحة كورونا انعكست بدورها على عمل الشركات وأدائها ، ولينسحب هذا الأثر على مجريات العمل المحاسبي لا سيما المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ، ويشير (Davies ، 2020) إلى أن النظام المصرفي العالمي انتقل إلى محاسبة الخسارة المتوقعة Expected Loss في السنوات الأخيرة ، بسبب ردة الفعل السياسية ضد المعايير القائمة على الخسائر المتكبدة Incurred Losses ويؤكد ان كلا من البلدان الأوربية والولايات المتحدة قد أخفقوا في اعتماد المعايير المحاسبية المبنية على الخسائر المتوقعة خلال أزمة كورونا . فالواجب على الشركات النظر بعناية في ظروفها بشكل لا ينفصل عن خصوصيتها ، ومدى التعرض للمخاطر عند تحليل كيفية تأثير الأحداث الأخيرة على تقاريرها المالية وبالتحديد ستحتاج عمليات الإفصاح ضمن تقاريرها إلى نقل الآثار الجوهرية للجائحة (2020 ، Danyluk) .

وهو ما دفع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) للطلب من مصلحة الضرائب النظر في تقديم مساعدة واسعة النطاق لكل دافعي الضرائب سواء الأفراد أو الشركات بسبب انتشار جائحة كورونا ، وقد أكدت مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية التزامها برفاهية جميع دافعي الضرائب وقد صرح عضو مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هارولد شرودر بأنه يجب على الشركات والمحاسبين التفكير عند احتساب الاحتياطيات والمخصصات في كل ما تقوله لجنة معيار الخسائر الائتمانية المتوقعة CECL ، فربما تكون الخسائر المتوقعة أعلى مما كانت عليه قبل شهر أو شهرين عندما لم نكن نخطط لإغلاق كل شيء عالمياً . (ابو يوسف وسراج ،20: 2021)

ويؤكد (KPMG ، 2020) على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم تأثير تفشي الجائحة على وضعهم المالي وأدائهم حتى وقت إصدار البيانات المصرح بها .

كما ان هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لنماذج تقييم جودة التقارير المالية ، بالإضافة إلى تعدد أبعاد الجودة ذاتها ، الأمر الذي يحد من فعالية تلك النماذج بمفردها للحكم على تلك الجودة ، ولذلك تبدو الحاجة إلى البحث عن أساليب بديلة أو مكملة لتلك النماذج . وفي هذا الصدد قدم الأدب المحاسبي العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة التقارير المالية بصورة غير مباشرة أهم تلك المؤشرات لقياس جودة التقارير المالية : (ابو يوسف وسراج ، 26: 2021)

جودة الأرباح

إدارة الأرباح

تنبؤات المحللين

عدم تماثل المعلومات

ومن وفيما يلي شرح تفصيلي لنماذج جودة التقارير المالية على النحو التالي :

<u>أولا : جودة الأرباح :</u>

رغم ظهور العديد من مقاييس الأداء ، إلا أن الربح مازال أهم تلك المقاييس وأكثرها استخدامة وقبولا من جانب الفئات المهتمة بتقييم أداء الشركات ، ولذلك وجد موضوع جودة الأرباح المحاسبية اهتماما ملحوظا من الجهات الأكاديمية والمهنية ، وقد كان طبيعياً نتيجة لهذا الاهتمام أن تتعدد التعاريف الخاصة بجودة الأرباح .

وعلى الرغم من تعداد آراء الباحثين بشان مفهوم جودة الأرباح ، إلا أنها تدور حول ثلاثة اتجاهات هي : (أسامة أحمد جمال هلالى ، ٢٠١١) .

الاتجاه الأول : ويركز على التنبؤ ، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية تعني قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل (Cohen , D. , 2003– Mikhail , M. et al. , 2003) (بالإضافة إلى التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Lev , B. ، 2003)

الاتجاه الثاني : ويركز على الصدق في التعبير ، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية تشير إلى مدى تعبير الأرباح بصدق عن الأحداث المالية للشركة (Schippre , K. and ,

(Vincent , L, 2003 ، أي مدى اقتراب الأرباح التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية من الأرباح الحقيقية (Hodge , F. ، 2003).

الاتجاة الثالث : ويركز على استمرارية الربح ، حيث يرى انصاره ان جودة الارباح المحاسبية يقصد بها استقرار الارباح واستمرارها (Richardson , S , 2003)

الفصل الثالث

دراسة وتحليل مستوى الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة التقارير المالية

- المبحث الاول: وصف مجتمع البحث وعينته .
- المبحث الثاني: قياس مستوى الافصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية .
- المبحث الثالث: التحليل الاحصائي.

المبحث الاول

وصف مجتمع البحث وعينته

3_1_1 نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية

عرف سوق العراق للأوراق المالية في الفترة من عام 1991 ولغاية 2003 بسوق بغداد للأوراق المالية تأسس بموجب القانون رقم (34) لسنة 1991 إذ استطاع في حينها ادراج (113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة، واستطاع أن يستقطب معدلات تداول سنوية تجاوزت سبعة عشر مليون دولار ونصف بقليل ، اغلق هذا السوق بقرار من مجلس ادارته بتاريخ 19/3/2003. (التميمي ، 2009 : 81)

وقد تأسس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون رقم (24) لسنة (1991) في تأريخ (6/8/1991) ، وقد انشئ على انه هيئة مستقلة ذات شخصية معنوية يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وظيفته تنظيم وترشيد تدفق المدخرات المالية وتسهيل حركتها بما يكفل تحقيق متطلبات الإدارة المالية السليمة للاقتصاد . (قانون سوق بغداد ، 24 لسنة 1991) بعد ذلك صدر القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية ذي العدد (74) لسنة (2004) بتاريخ (18/4/2004) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ، ليتم بموجبه تأسيس مؤسستين مهمتين هما :

1- سوق العراق للأوراق المالية **(Iraq Stock Exchange)**

2- هيئة الأوراق المالية العراقية **(Iraq Securities Commission)**

وعرف سوق العراق للأوراق المالية بانه سوق أو كيان اقتصادي ذو استقلال مالي وأداري غير مرتبط بجهة معينة ، وتتم إدارته من خلال مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى (مجلس المحافظين) (القانون المؤقت ، 74 لسنة 2004) .

يسعى سوق العراق للأوراق المالية إلى تحقق الأهداف الآتية :

1- تنظيم الشركات المدرجة في السوق وتدريب أعضائه بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز الثقة للمستثمر الداخلي والخارجي .

2- تسهيل وتنظيم تعاملات الأوراق المالية بالكيفية التي تكون بها ذات عدالة وفاعلية وانتظام وكذلك تصفية و تسوية هذه التعاملات .

3- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة و موثوقة والامينة والتنافسية وذات شفافية .

4- تنظيم تعاملات أعضائه ذات الصلة ببيع وشراء الأوراق المالية وتحديد الحقوق والتزامات للأطراف ووسائل حمايتهم .

5- تطوير سوق المال من خلال مساعدة الشركات المدرجة في السوق ببناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار.

6- توعيه المستثمر الداخلي والخارجي بشأن فرص الاستثمار في السوق.

7- التواصل مع اسواق مالية في العالم العربي والعالمي بهدف تطوير السوق.

8- جمع الاحصاءات والمعلومات الضرورية وتحليلها ومن ثم نشرها لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في القانون ، وغيرها من الخدمات لدعم اهدافه وفعالياته .

3_1_2 نبذة عن الشركات المساهمة المدرجة

لقد اختيرت عدد من الشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وسيتم تناول نبذة تاريخية عن الشركات وكالاتي :

1_ مصرف المنصور للاستثمار

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (2005) برأس مال اسمي قدرة (55) مليار دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2008) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (55) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) .

2_مصرف بغداد

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (1992) برأس مال اسمي قدرة (100) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (5.280) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) .

3_مصرف الاستثمار العراقي

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (1993) برأس مال اسمي قدرة (100) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (5.760) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) .

4_ مصرف الطيف الاسلامي

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (2006) برأس مال قدره (100) مليون دينار ، وتم ادراجه في سوق العراق للاوراق المالية في سنة (2015) وكان رأسماله في تاريخ الادراج (100) مليون ، وتبلغ نسبه القطاع الخاص (100%) .

المبحث الثاني

قياس مستوى الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في ظل جائحة كورونا

يتناول هذا المبحث الجانب العملي للبحث اذ سيتم الاستعانة بالمنهج التطبيقي والتحليلي لإجراء تحليل للتقارير المالية للمصارف العراقية من اجل معرفة مدى تطبيقها للمعايير الدولية بالاستعانة بأنموذج تحليل المحتوى (0،1) اذ سيتم اعطاء (1) للبند المفصح عنه و (0) للبند غير المفصح عنه في التقارير المالية فضلا عن استخراج النسب المالية وقياسها بالسنوات السابقة .

اولا: قياس مستوى الافصاح المحاسبي بالمصارف العراقية في ظل جائحة كورونا

جدول (1) قياس الافصاح وفقا للمعايير الدولية لمصرف المنصور للاستثمار

رقم المعيار	المعايير IFRS	2019	2020	2021 الربع الاول
1	عرض القوائم المالية	1	1	1
7	الادوات المالية : الافصاحات	1	1	1
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1	1	0
19	منافع الموظفين (التقاعد)	1	0	0
17	عقود الايجار	1	1	0
	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات	6	5	3
	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات	%60	%50	%30
	نسبة الافصاح	%100	%83	%50

يلاحظ من جدول (1) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مصرف المنصور للاستثمار، اذ يلاحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2019) قد احتلت نسبة (60%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات والمستخدمين الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي تقوم عليه بعض القطاعات الاخرى

كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها، بينما سنة (2020) ظهرت نسبة تطبيق المعايير (50%) ويرجع ذلك للأزمة التي حدثت بسبب فايروس كورونا والذي عرقل سير العمليات المصرفية والمالية في المصارف ، وقد ظهرت نسبة الربع الاول لسنة (2021) (30%) لكونها فترة مرحلية وقصيرة للمصرف لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مقارنة مع السنوات السابقة .

جدول (2) قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف بغداد

رقم المعيار	المعايير IFRS	2019	2020	2021 الربع الاول
1	عرض القوائم المالية	1	1	1
7	الادوات المالية : الافصاحات	1	0	1
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1	1	1
19	منافع الموظفين (التقاعد)	1	0	0
17	عقود الايجار	1	0	1
	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات	6	3	5
	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات	%60	%30	%50
	نسبة الافصاح	%100	%50	%83

يلاحظ من جدول (2) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مصرف بغداد ، اذ يلاحظ وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2019) قد احتلت (60%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات والمستخدمين الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي تقوم عليه بعض القطاعات الاخرى كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها، بينما سنة (2020) ظهرت نسبة تطبيق المعايير المحاسبية (30%) وقد لوحظ تباين في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بسبب الازمة المالية والاقتصادية التي اجتاحت العالم بسبب فليروس كورونا ، والربع الاول لسنة (2021) كانت نسبة تطبيق المعايير الدولية (50%) حيث انخفظت النسبة عن السنوات السابقة لتطبيق المعايير الدولية .

جدول (3) قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف الاستثمار العراقي

رقم المعيار	المعايير IFRS	2019	2020	2021 الربع الاول
1	عرض القوائم المالية	1	1	1
7	الادوات المالية : الافصاحات	0	1	0
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء	1	1	1
10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	0	1	0
19	منافع الموظفين (التقاعد)	1	0	1
17	عقود الايجار	1	0	0
	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات	4	4	3
	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات	%40	%40	%30
	نسبة الافصاح	%67	%67	%50

يلاحظ من جدول (3) اعلاه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مصرف الاستثمار العراقي ،ان هناك وجود تباين بين السنوات في عملية تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية ذات الاستخدام الاكثر من قبل المستخدمين ، فلوحظ ان سنة (2019) قد احتلت (40%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ، ويرجع ذلك الى الضغط المتواصل من قبل الهيئات والنقابات والمستخدمين الاخرين لأجل الافصاح عن المزيد من المعلومات وفقا للمعايير الدولية بالشكل الذي تقوم عليه بعض القطاعات الاخرى كالمصارف والذي يحقق تماثل المعلومات المحاسبية معها ، وسنة (2020) اظهرت نفس النسبة لسنة (2019) وهي (40%) ونلاحظ من خلال ذلك ان المصرف طبق نفس معايير السنة السابقة ، والربع الاول لسنة (2021) ظهرت نسبة (30%) ما يعني ان المصرف طبق تقريبا جزء من المعايير المفروضة عليه .

جدول (4) قياس الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية لمصرف الطيف الاسلامي

رقم المعيار	المعايير IFRS	2019	2020	2021 الربع الاول
1	**عرض القوائم المالية**	**1**	**1**	**1**
7	**الادوات المالية : الافصاحات**	**1**	**1**	**0**
8	**السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء**	**1**	**1**	**1**
10	**الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية**	**0**	**0**	**0**
19	**منافع الموظفين (التقاعد)**	**1**	**0**	**1**
17	**عقود الايجار**	**1**	**1**	**0**
	عدد المعايير المطبقة خلال السنوات	**5**	**4**	**3**
	نسبة المعايير المطبقة خلال السنوات	**%50**	**%40**	**%30**
	نسبة الافصاح	**%83**	**%67**	**%50**

من خلال جدول (4) اعلاه نلاحظ ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مصرف الطيف الاسلامي متباينة بين السنوات ، فلوحظ ان سنة(2019) قد احتلت (50%) من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ، بينما سنة (2020) ظهرت نسبة تطبيق المعايير المحاسبية (40%) نلاحظ من خلال ذلك ان النسبة ارتفعت عن السنة السابقة ، اما في الربع الاول من سنة (2021) انخفضت النسبة الى (30%) لان المدة قليلة بالنسبة للسنوات السابقة .

ثانيا : قياس جودة التقارير المالية

سيتم الاستعانة بعده مؤشرات لقياس جودة التقارير المالية منها الاداء وعدد البنود والنسب المقارنة مع السنوات السابقة فضلا عن شمولها لكافة انشطة المصرف وكما يأتي :

جدول (5) قياس جودة التقارير المالية لمصرف المنصور للاستثمار

نوع التقرير	مؤشر قياس الجودة	2019	2020	2021 الربع الاول
الميزانية العمومية	الشمول لكافة العناصر	نسبة 40%	نسبة 30%	نسبة 10%
الدخل	الشمول لكافة العناصر	نسبة 21%	نسبة 19%	نسبة 15%
التغير في حقوق الملكية	الشمول لكافة العناصر	نسبة 3%	نسبة 3%	نسبة 7%
التدفقات النقدية	الشمول لكافة العناصر	نسبة 21%	نسبة 22%	نسبة 15%

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسب جودة التقارير المالية لمصرف المنصور للاستثمار تختلف بين السنوات فنسبة الميزانية العمومية لسنة (2019) بلغت (40%) وقائمة الدخل بلغت (21%) وقائمة التغيير في حقوق الملكية (3%) والتدفقات النقدية (21%) وهي نسب قليلة نوعا ما ، اما سنة (2020) انخفضت النسبة عن السنة السابقة وبلغت الميزانية العمومية (30%) وقائمة الدخل (19%) والتغيير في حقوق الملكية (3%) والتدفقات النقدية (22%) ، اما الربع الاول من سنة (2021) فقط انخفض اكثر من السنوات السابقة .

جدول (6) قياس جودة التقارير المالية لمصرف بغداد

نوع التقرير	مؤشر قياس الجودة	2019	2020	2021 الربع الاول
الميزانية العمومية	الثبات على السياسات	نسبة 50%	نسبة 20%	نسبة 40%
الدخل	الثبات على السياسات	نسبة 20%	نسبة 21%	نسبة 20%
التغير في حقوق الملكية	الثبات على السياسات	نسبة 4%	نسبة 3%	نسبة 3%
التدفقات النقدية	الثبات على السياسات	نسبة 22%	نسبة 20%	نسبة 19%

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان هناك تباين في مؤشرات الجودة للقوائم المالية لمصرف بغداد ففي سنة (2019) كانت نسبة الميزانية العمومية (50%) وقائمة الدخل (20%) وقائمة التغير في حقوق الملكية (4%) وقائمة التدفقات النقدية (22%) اما سنة (2020) ظهرت نسب الجودة للقوائم المالية ، الميزانية العمومية (20%) الدخل (21%) التغيير في حقوق الملكية (3%)

التدفقات النقدية (20%) ، اما الربع الاول من سنة (2021) بلغت نسب الجودة للميزانية العمومية (40%) والدخل (20%) والتغيير في حقوق الملكية (3%) والتدفقات النقدية (19%) مما سبق نلاحظ ان هناك تباين كبير بين النسب للسنوات لجودة التقارير المالية ويعود السبب في ذلك الى ما تعرض له العالم من ظروف ومن ضمنها الازمة الصحية التي سببها فايروس كورونا .

جدول (7) قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي

نوع التقرير	مؤشر قياس الجودة	2019	2020	2021 الربع الاول
الميزانية العمومية	الثبات في تطبيق المعايير الدولية	نسبة 40%	نسبة 20%	نسبة 20%
الدخل	الثبات في تطبيق المعايير الدولية	نسبة 30%	نسبة 40%	نسبة 40%
التغير في حقوق الملكية	الثبات في تطبيق المعايير الدولية	نسبة 50%	نسبة 30%	نسبة 40%
التدفقات النقدية	الثبات في تطبيق المعايير الدولية	نسبة 20%	نسبة 50%	نسبة 40%

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسب جودة التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي تتباين بين السنوات ففي سنة (2019) بلغت نسبة الميزانية العمومية (40%) وقائمة الدخل (30%) والتغير في حقوق الملكية (50%) والتدفقات النقدية (20%) ،اما سنة (2020) بلغت نسبة الميزانية العمومية (20%) والدخل (40%) والتغير في حقوق الملكية (30%) والتدفقات النقدية (50%) ، والربع الاول لسنة (2021) بلغت نسبة الميزانية العمومية (20%) والدخل (40%) ونفس النسبة بالنسبة لقائمة التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية ويعود سبب تباين النسب في القوائم المالية للظروف التي يتعرض لها المصرف ووفي نهاية سنة 2019 وسنة 2020 ظهر فايروس كورونا والذي حدث بسببه ازمة مالية واقتصادية عالمية .

جدول (8) قياس جودة التقارير المالية لمصرف الطيف الاسلامي

نوع التقرير	مؤشر قياس الجودة	2019	2020	2021 الربع الاول
الميزانية العمومية	الشمول لكافة العناصر	نسبة 30%	نسبة 20%	نسبة 20%
الدخل	الشمول لكافة العناصر	نسبة 7%	نسبة 12%	نسبة 9%
التغير في حقوق الملكية	الشمول لكافة العناصر	نسبة 1%	نسبة 4%	نسبة 0%
التدفقات النقدية	الشمول لكافة العناصر	نسبة 12%	نسبة 15%	نسبة 13%

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسب جودة التقارير المالية للقوائم المالية لمصرف الطيف الاسلامي متفاوتة بين السنوات ففي سنة (2019) كانت نسبة الميزانية العمومية (30%) اعلى من سنة (2020) والربع الاول من سنة (2021) ، اما قامة الدخل كانت لسنة (2019) بنسبة (7%) اقل من سنة (2020) واقل من الربع الاول لسنة (2021) ، وقائمة التغير في حقوق الملكية كانت اعلى نسبة في سنة (202) بلغت (4%) وعدم وجود جودة للتقارير المالية في الربع الاول لسنة (2021) ، واخيراً قائمة التدفقات النقدية كانت النسبة الاعلى لسنة (2020) بلغت (15%) والاقل في سنة (12%) .

المبحث الثالث

التحليل الاحصائي

مقدمة وعينة البحث

استخدمت الباحثة البرنامج الاحصائي (SPSS vr. 24) لغرض الحصول على نتائج التحليل الاحصائي بشقيه الوصفي المتمثل بإيجاد الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية إضافة الى مجموعة من الرسوم البيانية لغرض بيان طبيعة البيانات وخصائصها. والتحليلي المتمثل بعلاقات الارتباط وعلاقات الاثر.

الإحصاءات العامة

يتضمن الجدول الآتي قيم المتغيرات الدنيا والعليا إضافة الى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموعة المتغيرات المدروسة:

جدول رقم (9)

الإحصاءات العامة لمجموعة المتغيرات

Descriptive Statistics					
المتغير	عدد المشاهدات	ادنى قيمة	اعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الافصاح	12	14	50	22.58	10.900
الميزانية العمومية	12	10	50	28.33	11.934
الدخل	12	7	40	21.17	10.727
التغير في حقوق الملكية	12	0	50	12.33	17.301
التدفقات النقدية	12	12	50	22.42	11.293

يتضح من خلال النتائج في الجدول اعلاه ان ادنى قيمة للافصاح بلغت 14 واعلى قيمة بلغت 50 بوسط الحسابي مقداره 22.58 بانحراف معياري بلغ 10.900. وادنى قيمة للميزانية العمومية بلغت 10 واعلى قيمة بلغت 50 والوسط الحسابي له هو 28.33 بانحراف معياري 11.934. بينما ادنى قيمة للدخل بلغت 7 واعلى قيمة بلغت 40 والوسط الحسابي بلغ 21.17 بانحراف معياري بلغ 10.727. وادنى قيمة للتغير في حقوق الملكية بلغت 0 واعلى قيمة بلغت

50 وان الوسط الحسابي 12.33 بانحراف معياري 17.301. وادنى قيمة للتدفقات النقدية بلغت 12 واعلى قيمة بلغت 50 والوسط الحسابي 22.42 بانحراف معياري بلغ 11.293.

والشكل البياني الآتي يوضح قيم الإحصاءات العامة لكل متغير من متغيرات جودة الحوكمة:

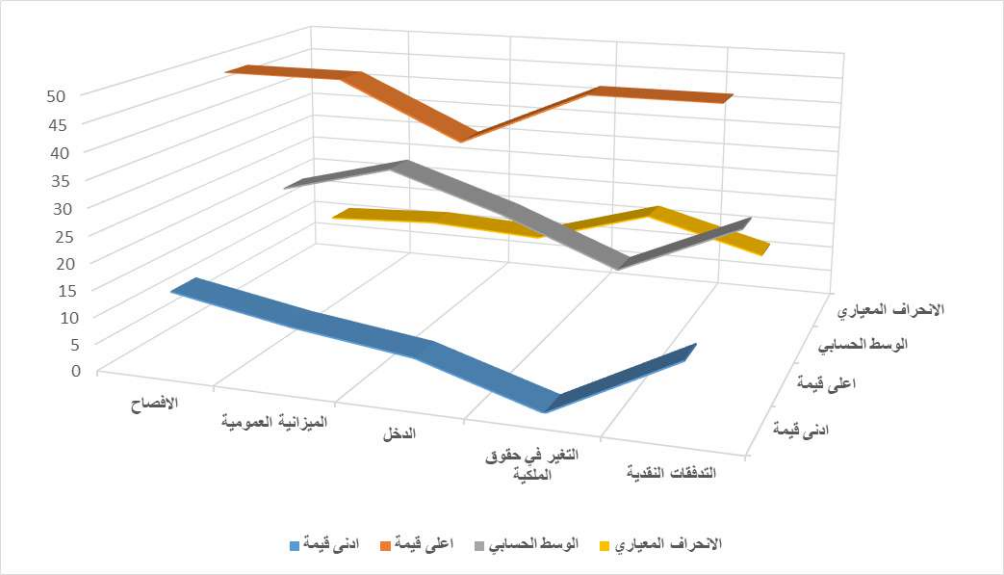

شكل رقم (1)

الإحصاءات العامة للمتغيرات

من خلال الشكل والجدول أعلاه واعتمادا على قيم الأوساط الحسابية يتبين ان اعلى قيمة كانت عند الميزانية العمومية يأتي ثانيا الإفصاح وثالثا التدفقات النقدية ورابعا الدخل وأخيرا جاء متغير التغير في حقوق الملكية. وتشير قيم الانحرافات المعيارية الى ان المتغيرات كانت متقاربة في الاتساق فيما بينها استنادا الى قرب القيم من الوسط الحسابي.

اختبار معنوية الارتباطات

تم هنا اختبار معنوية او عدم معنوية علاقات الارتباط بين المتغيرات، والنتائج ضمنت في الجدول الآتي :

جدول رقم (10)

الارتباطات ومعنويتها بين متغيرات البحث

		الافصاح	الميزانية العمومية	الدخل	التغير في حقوق الملكية	التدفقات النقدية
الافصاح	Pearson Correlation	1	-.027	.714**	.715**	.679*
	Sig. (2-tailed)		.934	.009	.009	.015
	N	12	12	12	12	12
الميزانية العمومية	Pearson Correlation	-.027	1	.009	-.010	-.129
	Sig. (2-tailed)	.934		.977	.975	.689
	N	12	12	12	12	12
الدخل	Pearson Correlation	.714**	.009	1	.808**	.909**
	Sig. (2-tailed)	.009	.977		.001	.000
	N	12	12	12	12	12
التغير في حقوق الملكية	Pearson Correlation	.715**	-.010	.808**	1	.602*
	Sig. (2-tailed)	.009	.975	.001		.038
	N	12	12	12	12	12
التدفقات النقدية	Pearson Correlation	.679*	-.129	.909**	.602*	1
	Sig. (2-tailed)	.015	.689	.000	.038	
	N	12	12	12	12	12
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

لقد تم وضع الفرضيات الصفرية التالية المتعلقة بعلاقة الارتباط بين الافصاح من جهة والميزانية العمومية والدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية من جهة أخرى.

الفرضية الأولى (اختبار الارتباط بين الإفصاح والميزانية العمومية):

لقد وضعت الباحثة الفرضية الصفرية التالية لغرض اختبار صحتها:

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والميزانية العمومية.

مقابل الفرضية البديلة الآتية :

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والميزانية العمومية.

تشير النتائج في الجدول أعلاه وللسنوات الثلاثة المدروسة إلى ان قيمة الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.027- وان قيمة المعنوية لها sig.=0.934 ولكون هذه القيمة اكبر من 5%، فذلك يشير الى ان الارتباط بين الإفصاح والميزانية العمومية هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5% استنادا للبيانات المدروسة وذلك لا يعني انعدام العلاقة مطلقا ولكن يمكن ان تظهر علاقة بينهما فيما لو تم دراسة بيانات لسنوات أخرى.

الفرضية الثانية (اختبار الارتباط بين الإفصاح والدخل):

لقد وضعت الباحثة الفرضية الصفرية الآتية لغرض اختبار صحتها:

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والدخل.

مقابل الفرضية البديلة الآتية :

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والدخل.

تشير النتائج في الجدول أعلاه وللسنوات الثلاثة المدروسة ان قيمة الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.714 وان قيمة المعنوية لها sig.=0.009 ولكون هذه القيمة اقل من 5%، فذلك يشير الى ان الارتباط بين الإفصاح والدخل هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5% بمعنى اخر ان ارتفاع قيمة الإفصاح تؤدي الى ارتفاع في قيمة الدخل.

الفرضية الثالثة (اختبار الارتباط بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية):

لقد وضعت الباحثة الفرضية الصفرية الآتية لغرض اختبار صحتها:

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية.

مقابل الفرضية البديلة الآتية :

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية.

تشير النتائج في الجدول أعلاه وللسنوات الثلاثة المدروسة ان قيمة الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.715 وان قيمة المعنوية لها sig.=0.009 ولكون هذه القيمة اقل من 5%، فذلك يشير الى ان الارتباط بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5% بمعنى اخر ان ارتفاع قيمة الإفصاح تؤدي الى ارتفاع في قيمة التغير في حقوق الملكية.

الفرضية الرابعة (اختبار الارتباط بين الإفصاح والتدفقات النقدية):

لقد وضعت الباحثة الفرضية الصفرية الآتية لغرض اختبار صحتها:

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والتدفقات النقدية.

مقابل الفرضية البديلة الآتية :

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإفصاح والتدفقات النقدية.

تشير النتائج في الجدول أعلاه وللسنوات الثلاثة المدروسة إلى ان قيمة الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.679 وان قيمة المعنوية لها sig.=0.015 ولكون هذه القيمة اقل من 5%، فذلك يشير الى ان الارتباط بين الإفصاح والتدفقات النقدية هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5% بمعنى اخر ان ارتفاع قيمة الإفصاح تؤدي الى ارتفاع في قيمة التدفقات النقدية.

والشكل البياني الآتي يبين قيم الارتباطات مع متغير الإفصاح لغرض توضيح الصورة حول طبيعة العلاقات بين المتغيرات:

شكل رقم (2)

الارتباطات بين المتغيرات

من الشكل أعلاه يتبين ان الارتباط بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية كان الأعلى يأتي بعده الارتباط بين الإفصاح والدخل رغم وجود تقارب بين هذا الارتباط والارتباط السابق، وثالثا جاء الارتباط بين الإفصاح والتدفقات النقدية وأخيرا الارتباط بين الإفصاح والميزانية العمومية والذي كان ارتباطا غير معنوي

بحث علاقات الأثر

استخدمت الباحثة تحليل الانحدار لغرض اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر الإفصاح الذي يمثل المتغير المستقل في بقية المتغيرات المتمثلة بـ (الميزانية العمومية ، الدخل، التغير في حقوق الملكية و التدفقات النقدية) التي تمثل المتغيرات المعتمدة وقد تم صياغة مجموعة من الفرضيات لهذا الغرض وكالاتي:

الفرضية الأولى: اختبار أثر الإفصاح في الميزانية العمومية

لقد صيغت الفرضية الصفرية H0 بالاتي:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في الميزانية العمومية.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في الميزانية العمومية.

لقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وتم الحصول على النتائج التي تتناول علاقة الأثر فالجدول الآتي يتضمن الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري:

جدول رقم (11)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.027[a]	.001	-.099	12.512
a. Predictors: (Constant), الافصاح				

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.001 ومعامل التحديد المصحح بلغت 0.099- وهي قيمة تفسير ضعيفة جدا وان هذا الضعف في التفسير نتيجة عدم وجود علاقة اثر بين المتغيرين للسنوات المدروسة ولكن هذا لا يعني انعدام العلاقة كليا بينهما فقد تظهر العلاقة بينهما فيما لو تمت دراسة عينة لسنوات اخرى.

إضافة الى ذلك فقد اوجدت الباحثة جدول تحليل التباين ANOVA للنموذج وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (12)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.124	1	1.124	.007	.934[b]
	Residual	1565.542	10	156.554		
	Total	1566.667	11			
a. Dependent Variable: الميزانية العمومية						
b. Predictors: (Constant), الافصاح						

ان النتائج في الجدول اعلاه تبين ان نموذج الانحدار هو نموذج ليس ذا دلالة معنوية تحت مستوى 5% فقد بلغت قيمة اختبار F 0.007 وبقيمة معنوية sig مساوية الى 0.934 وهي قيمة اكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير أيضا الى انعدام الأثر بين المتغيرين.

وقد تم إيجاد قيم معلمات الانحدار (الأثر) للافصاح في الميزانية العمومية إضافة الى قيمة اختبار t ومعنويتها وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (13)

معلمات الانحدار (الأثر) وقيم اختبار t ومعنويتها للإفصاح في الميزانية العمومية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	28.996	8.610		3.368	.007
	الافصاح	-.029	.346	-.027	-.085	.934
a. Dependent Variable: الميزانية العمومية						

يتضح من النتائج اعلاه قبول الفرضية الصفرية الأولى (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في الميزانية العمومية)، هذا يعني أنه ليس للافصاح اثر معنوي في الميزانية العمومية تحت مستوى دلالة احصائية 5% وذلك لكون قيمة t المحتسبة التي بلغت 0.085-، وقيمة المعنوية .sig لها مساوية الى 0.934 وهذه القيمة اكبر من

مستوى الدلالة 5%. كذلك نجد ان قيمة معلمة الانحدار كانت مساوية الى 0.027- وهي قيمة غير دالة احصائيا.

ولغرض توضيح الصورة بشكل اكبر عن مقدار اثر الإفصاح في الميزانية العمومية فقد قامت الباحثة برسم انتشار قيمهما وكما في الشكل الآتي :

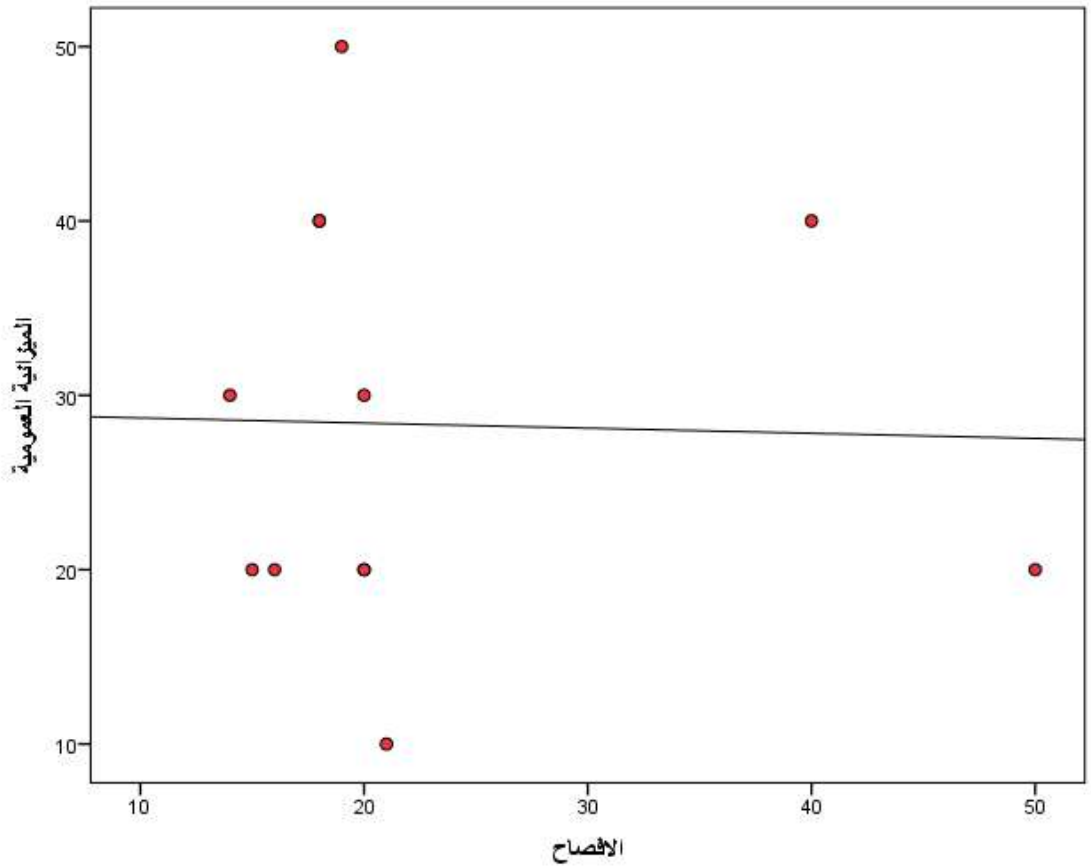

شكل رقم (3)

انتشار قيم الإفصاح مقابل الميزانية العمومية

يتضح من شكل الانتشار أعلاه ان خط الانحدار كان بموازاة المحور الافقي وهو دليل على انعدام العلاقة بين المتغيرين.

الفرضية الثانية: اختبار أثر الإفصاح في الدخل

لقد صيغت الفرضية الصفرية H0 بالاتي:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في الدخل.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في الدخل.

لقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وتم الحصول على النتائج التي تتناول علاقة الأثر فالجدول الآتي يتضمن الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري:

جدول رقم (14)

معامل الارتباط ومعامل التحديد وم+عامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.714[a]	.510	.461	7.872
a. Predictors: (Constant), الافصاح				

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.51 ومعامل التحديد المصحح بلغت 0.46 بمعنى اخر ان نموذج الانحدار المتضمن اثر الإفصاح في الدخل قد فسر 51% من الانحرافات الكلية والمتبقي يتم تفسيره من خلال متغيرات، وإضافة الى ذلك فقد اوجدت الباحثة جدول تحليل التباين ANOVA للنموذج وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (15)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	645.990	1	645.990	10.425	.009[b]
	Residual	619.677	10	61.968		
	Total	1265.667	11			
a. Dependent Variable: الدخل						
b. Predictors: (Constant), الافصاح						

ان النتائج في الجدول اعلاه تبين ان نموذج الانحدار هو نموذج ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5% إذ بلغت قيمة اختبار F 10.425 وبقيمة معنوية sig مساوية الى 0.009 وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة 5%.

وقد تم إيجاد قيم معلمات الانحدار (الأثر) للافصاح في الدخل إضافة الى قيمة اختبار t ومعنويتها وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (16)

معلمات الانحدار (الأثر) وقيم اختبار t ومعنويتها للإفصاح في الدخل

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.289	5.417		.976	.352
	الافصاح	.703	.218	.714	3.229	.009
a. Dependent Variable: الدخل						

يتضح من النتائج اعلاه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الأولى (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في الدخل)، هذا يعني ان للافصاح إثراً طردياً و معنوياً في الدخل تحت مستوى دلالة احصائية 5% وذلك لكون قيمة t المحتسبة التي بلغت 3.229، وقيمة المعنوية .sig لها مساوية 0.009 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة 5%. كذلك نجد ان قيمة معلمة الانحدار كانت مساوية الى 0.71، مما يشير الى ان ارتفاع الإفصاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الدخل بمقدار 0.71.

ولغرض توضيح الصورة بشكل اكبر عن مقدار اثر الإفصاح في الدخل فقد قامت الباحثة برسم انتشار قيمهما وكما في الشكل الآتي :

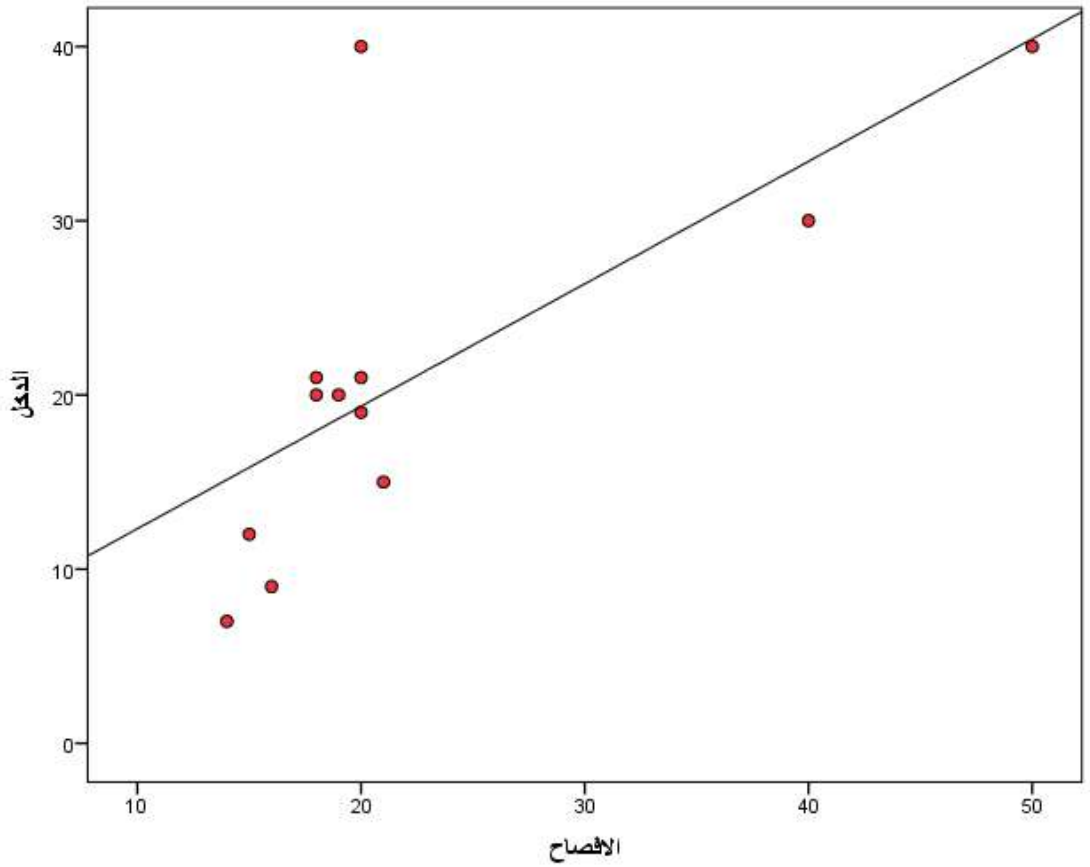

شكل رقم (4)

انتشار قيم الإفصاح مقابل الدخل

يتضح من شكل الانتشار أعلاه ان خط الانحدار ذو ميل تصاعدي مما يشير الى وجود علاقة الأثر الطردية للافصاح في الدخل.

<u>الفرضية الثالثة: اختبار أثر الإفصاح في التغير في حقوق الملكية</u>

لقد صيغت الفرضية الصفرية H0 بالاتي:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في التغير في حقوق الملكية.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في التغير في حقوق الملكية.

لقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وتم الحصول على النتائج التي تتناول علاقة الأثر فالجدول الآتي يتضمن الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري:

جدول رقم (17)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.715[a]	.511	.462	12.691
a. Predictors: (Constant), الافصاح				

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.51 ومعامل التحديد المصحح بلغت 0.46 بمعنى اخر ان نموذج الانحدار المتضمن اثر الإفصاح في التغير في حقوق الملكية قد فسر 51% من الانحرافات الكلية والمتبقي يتم تفسيره من خلال متغيرات.

إضافة الى ذلك فقد اوجدت الباحثة جدول تحليل التباين ANOVA للنموذج وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (18)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1682.051	1	1682.051	10.444	.009[b]
	Residual	1610.616	10	161.062		
	Total	3292.667	11			
a. Dependent Variable: التغير في حقوق الملكية						
b. Predictors: (Constant), الافصاح						

ان النتائج في الجدول اعلاه تبين ان نموذج الانحدار هو نموذج ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5% إذ بلغت قيمة اختبار F 10.444 وبقيمة معنوية sig مساوية الى 0.009 وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة 5%.

وقد تم إيجاد قيم معلمات الانحدار (الأثر) للافصاح في التغير في حقوق الملكية إضافة الى قيمة اختبار t ومعنويتها وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (19)

معلمات الانحدار (الأثر) وقيم اختبار t ومعنويتها للإفصاح في التغير في حقوق الملكية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-13.287	8.733		-1.521	.159
	الافصاح	1.134	.351	.715	3.232	.009
a. Dependent Variable: التغير في حقوق الملكية						

يتضح من النتائج اعلاه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الأولى (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في التغير في حقوق الملكية)، هذا يعني ان للافصاح أثراً طردياً ومعنوياً في التغير في حقوق الملكية تحت مستوى دلالة احصائية 5% وذلك لكون قيمة t المحتسبة التي بلغت 3.232، وقيمة المعنوية .sig لها مساوية 0.009 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة 5%. كذلك نجد ان قيمة معلمة الانحدار كانت مساوية الى 0.71، مما يشير الى ان ارتفاع الإفصاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع التغير في حقوق الملكية بمقدار 0.71.

ولغرض توضيح الصورة بشكل اكبر عن مقدار اثر الإفصاح في التغير في حقوق الملكية فقد قامت الباحثة برسم انتشار قيمهما وكما في الشكل الآتي :

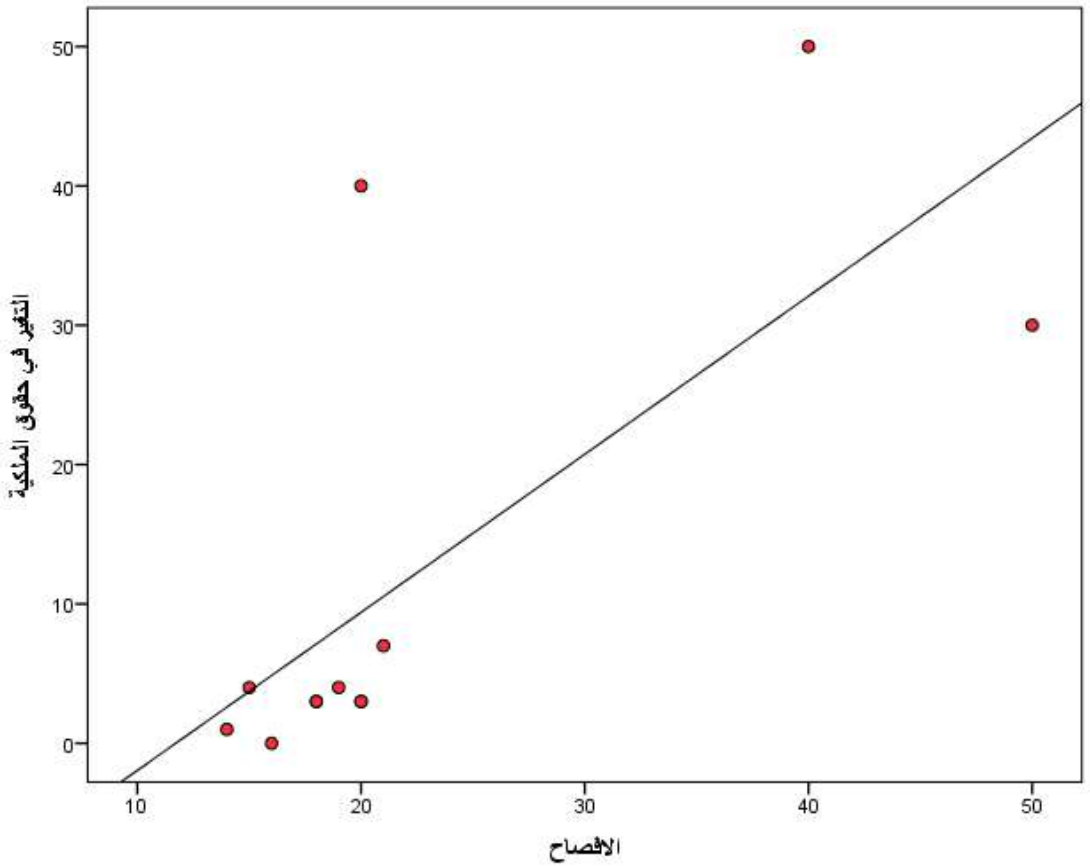

شكل رقم (5)

انتشار قيم الإفصاح مقابل التغير في حقوق الملكية

يتضح من شكل الانتشار أعلاه ان خط الانحدار ذو ميل تصاعدي مما يشير الى وجود علاقة الأثر الطردية للافصاح في التغير في حقوق الملكية.

<u>الفرضية الرابعة: اختبار أثر الإفصاح في التدفقات النقدية</u>

لقد صيغت الفرضية الصفرية H0 بالاتي:

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في التدفقات النقدية.

مقابل الفرضية البديلة:

H1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في التدفقات النقدية.

لقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وتم الحصول على النتائج التي تتناول علاقة الأثر فالجدول الآتي يتضمن الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح والخطأ المعياري:

جدول رقم (20)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج الانحدار المستخدم

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.679[a]	.461	.407	8.698
a. Predictors: (Constant), الافصاح				

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.46 ومعامل التحديد المصحح بلغت 0.41 بمعنى اخر ان نموذج الانحدار المتضمن اثر الإفصاح في التدفقات النقدية قد فسر 46% من الانحرافات الكلية والمتبقي يتم تفسيره من خلال متغيرات.

إضافة الى ذلك فقد اوجدت الباحثة جدول تحليل التباين ANOVA للنموذج وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (21)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	646.341	1	646.341	8.543	.015[b]
	Residual	756.575	10	75.658		
	Total	1402.917	11			
a. Dependent Variable: التدفقات النقدية						
b. Predictors: (Constant), الافصاح						

ان النتائج في الجدول اعلاه تبين ان نموذج الانحدار هو نموذج ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5% إذ بلغت قيمة اختبار F 8.543 وبقيمة معنوية sig مساوية الى 0.015 وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة 5%.

وقد تم إيجاد قيم معلمات الانحدار (الأثر) للافصاح في التدفقات النقدية إضافة الى قيمة اختبار t ومعنويتها وكما في الجدول الآتي :

جدول رقم (22)

معلمات الانحدار (الأثر) وقيم اختبار t ومعنويتها للإفصاح في التدفقات النقدية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.535	5.986		1.092	.301
	الافصاح	.703	.241	.679	2.923	.015
a. Dependent Variable: التدفقات النقدية						

يتضح من النتائج اعلاه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الأولى (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية معنوية للافصاح في التدفقات النقدية)، هذا يعني ان للافصاح أثراً طردياً ومعنوياً في التدفقات النقدية تحت مستوى دلالة احصائية 5% وذلك لكون قيمة t المحتسبة التي بلغت 2.923، وقيمة المعنوية .sig لها مساوية 0.015 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة 5%. كذلك نجد ان قيمة معلمة الانحدار كانت مساوية الى 0.68، مما يشير الى ان ارتفاع الإفصاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية بمقدار 0.68.

ولغرض توضيح الصورة بشكل اكبر عن مقدار اثر الإفصاح في التغير في حقوق الملكية فقد قامت الباحثة برسم انتشار قيمهما وكما في الشكل الآتي :

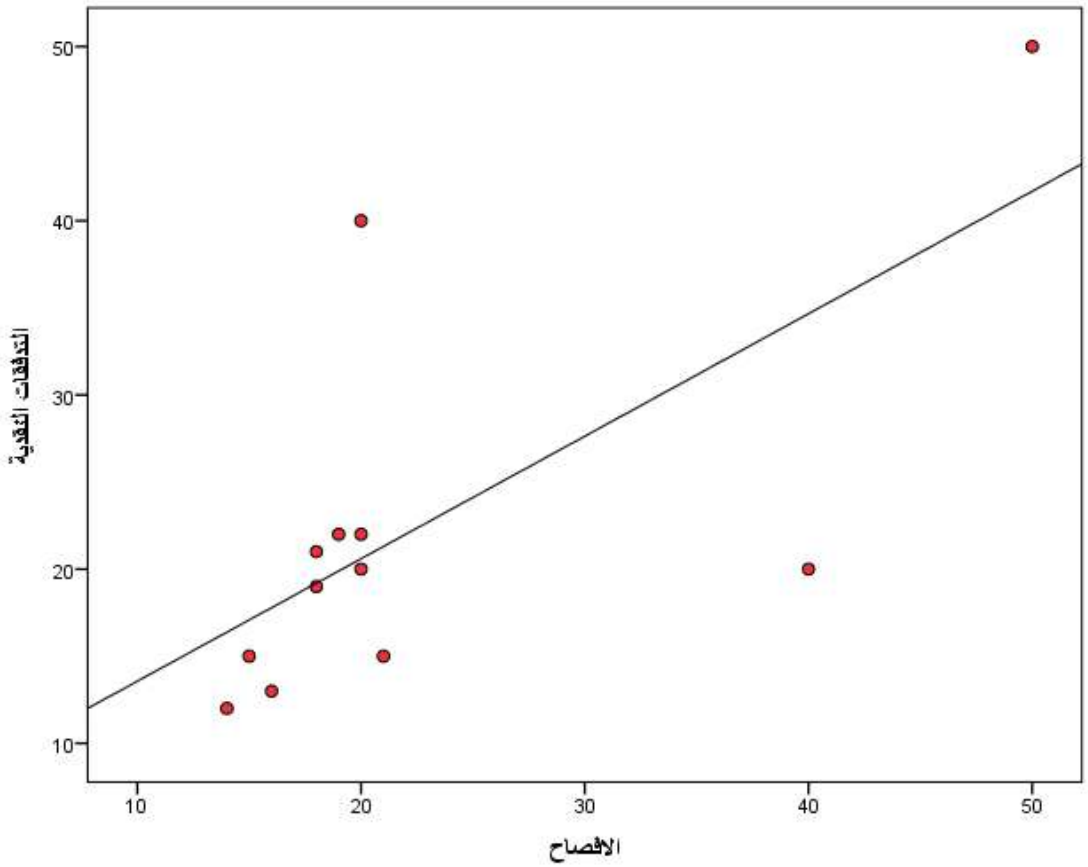

شكل رقم (6)

انتشار قيم الإفصاح مقابل التدفقات النقدية

يتضح من شكل الانتشار أعلاه ان خط الانحدار ذو ميل تصاعدي مما يشير الى وجود علاقة الأثر الطردية للافصاح في التدفقات النقدية.

من خلال ما تقدم يتضح ان اقوى اثر للافصاح كان في التغير في حقوق الملكية وبالدرجة الثانية جاء اثر الإفصاح في الدخل ثم اثر الإفصاح في التدفقات النقدية ثالثا اذ كان الأثر في المتغيرات الثلاثة السابقة طرديا ومعنويا وأخيرا جاء اثر الإفصاح في الميزانية العمومية الذي كان اثره غير معنوي.

شكل رقم (7)

قوة اثر الإفصاح في متغيرات التغير في حقوق الملكية والدخل والتدفقات النقدية والميزانية العمومية

الفصل الرابع

- المبحث الاول: الاستنتاجات
- المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

من خلال الجانب العملي توصلت الباحثة الى الاستنتاجات الاتية :

1_ يمثل مبدأ الافصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية المهمة اذ نشأت هذه الاهمية من حقيقة كون الغالبية العظمى من قراء القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات اي شركة ، وهم من اجل ذلك يعتمدون على حد كبير في التعرف على اوضاع المنشاة والوقوف على ادائها من خلال قوائمها المالية .

2_ تعد المعايير المحاسبية الدولية من اهم القواعد التي يتطلب الالتزام بها من قبل المؤسسات المصرفية العراقية لغرض تحقيق الشفافية بعملية الافصاح عن المعلومات المحاسبية .

3_ ان الاخطار التي تعرضت لها المؤسسات المصرفية من اهم التداعيات المحاسبية بسبب جائحة كورونا مما انعكس سلباً على الافصاح وجودة التقارير المالية .

4_ بالنسبة لانتشار فايروس كورونا على القوائم المالية ، لم يتم التوصل الى دليل يوضح اثر انتشار فايروس كورونا على القوائم المالية . وتحديداً يوجد أثرا معنوي لأنتشار فايروس كورونا على حيادية المعلومات الواردة في التقارير المالية .

5_اعتمادا على قيم الأوساط الحسابية يتبين ان اعلى قيمة كانت عند الميزانية العمومية يأتي ثانيا الإفصاح وثالثا التدفقات النقدية ورابعا الدخل وأخيرا جاء متغير التغير في حقوق الملكية.

6_ تشير قيم الانحرافات المعيارية الى ان المتغيرات كانت متقاربة في الاتساق فيما بينها استنادا الى قرب القيم من الوسط الحسابي.

7_ ان الارتباط بين الإفصاح والميزانية العمومية هو ارتباط غير معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5% استنادا للبيانات المدروسة.

8_ ان الارتباط بين الإفصاح والدخل هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5%

9_ ان الارتباط بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5%.

10_ ان الارتباط بين الإفصاح والتدفقات النقدية هو ارتباط طردي معنوي تحت مستوى دلالة احصائية 5%.

11_ ان الارتباط بين الإفصاح والتغير في حقوق الملكية كان الأعلى يأتي ثانيا الارتباط مع الدخل وثالثا جاء الارتباط مع التدفقات النقدية وأخيرا الارتباط مع الميزانية العمومية.

12_ لم يظهر للافصاح اثر معنوي في الميزانية العمومية تحت مستوى دلالة احصائية 5%.

13_ ان للافصاح أثراً طردياً و معنوياً في الدخل تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ ان ارتفاع الإفصاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الدخل بمقدار 0.71 .

14_ ان للافصاح أثراً طردياً و معنوياً في التغير في حقوق الملكية تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ ان ارتفاع الإفصاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع التغير في حقوق الملكية بمقدار 0.71 .

15_ ان للافصاح أثراً طردياً و معنوياً في التدفقات النقدية تحت مستوى دلالة احصائية 5% اذ ان ارتفاع الإفصاح بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية بمقدار 0.68 .

16_ ان اقوى اثر للافصاح كان في التغير في حقوق الملكية وبالدرجة الثانية جاء اثر في الدخل ثم في التدفقات النقدية ثالثا وأخيرا جاء اثر الإفصاح في الميزانية العمومية الذي كان اثره غير معنوي.

المبحث الثاني

التوصيات

من خلال الاستنتاجات اعلاه توصي الباحثة بالاتي :

1_ الاهتمام بالافصاح عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية الذي يؤدي الى تطوير النظام المحاسبي القائم ويزيد من كفاءته واعطاء التقارير المالية مزيداً من الشفافية .

2_ ضرورة ان تتضمن التقارير والقوائم المالية كافة المعلومات المالية وغير المالية التي تعكس اداء ادارة المؤسسات المصرفية وسياساتها ومدى تأثرها بحدث جائحة كورونا .

3_ يتعين على المؤسسات المصرفية ان تولي اهمية للمعايير المحاسبية الدولية في مختلف انظمتهاا المحاسبية بالشكل الذي يقوي من التقارير الفصلية والسنوية وضرورة تطبيق المعايير المحاسبية .

4_ يجب ان تتضمن القوائم المالية كافة الافصاحات اللازمة والمعلومات الضرورية التي تعكس اداء ادارة المؤسسات المصرفية والسياسات المتبعة ومدى تأثيرها بجائحة كورونا والتدابير المتخذة لمواجهة خطر الفايروس .

5_ ضرورة قيام المؤسسات المصرفية بتوحيد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والتي تقدم الى الاطراف المستخدمة لها .

6_ دراسة متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاستفادة من الدول المطبقة لتلك المعايير وتبادل الخبرات معها .

7_ قيام الجهات المالية الرسمية على تطوير القوائم المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية لإعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للشركة .

8_ ضرورة الالتزام بالتوقيت المناسب للافصاح ، لما لهذا التوقيت ضرورة من اثر بالغ الاهمية لأن المعلومات المتعلقة بالشركة تكون ضمن الوقت المناسب .

9_ اهمية اعداد التقارير المالية على وفق اسس ومعايير معتمدة ومعروفة تصدر من جهات مهنية متخصصة لأجل تحقيق الشفافية في العمل المحاسبي ، وان عماية تطبيق المعايير المحاسبية والقواعد تحقق عدة سمات منها المصداقية والقبول العام والقابلية والمقارنة .

10_ ضرورة قيام السوق باستبعاد الشركات التي تقدم بياناتها المالية بشكل ناقص والشركات التي لا تقدم بياناتها نهائيا وفرض غرامات وعقوبات بحق الشركات المقصرة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والاخذ بالاعتبار التزامهم بمتطلبات اعداد التقارير المالية .

11_ ضرورة ان تقوم المؤسسات المصرفية بأصدار التوجيهات والارشادات المحاسبية التي تساهم في الحد من اثر التداعيات المحاسبية لحدث فايروس كورونا على القوائم المالية .

المصادر

القران الكريم

أولا : المصادر العربية

الكتب

1. محمد مطر ، موسى السويطي ، التأصل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض، الإفصاح ، دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،2008 .
2. السيد ، إبراهيم جابر ، (2014) ، الإفصاح المالي اثره واهميته في نمو الاعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية ، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن – عمان- الأردن .
3. حماد، طارق عبد العال ، 2005 ، التقارير المالية ، الدار الجامعية للنشر والطباعة ، القاهرة – مصر .
4. حنان ، رضوان حلوة ، 2005 ، مدخل النظرية المحاسبية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن .
5. حنان ، رضوان حلوة ، 2001، تطور الفكر المحاسبي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، عمان .
6. القاضي حسين و مأمون حمدان ، (٢٠١١) " المحاسبة الدولية ومعاييرها " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .
7. الحيالي ، وليد ، (2004) " دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، الطبعة الأولى . دار الحامد للنشر والتوزيع عمان – الاردن .
8. طالب ، يحيى ، (2005) " نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية " بالقاهرة – مصر .
9. كمال الدين ، مصطفى الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001 م) • كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، عمان – الأردن .
10. مشكور، سعود جايد ،(2013) ، " المحاسبة الدولية " الطبعة الاولى ، العراق .
11. ابو نصار ، محمد ، والحميدات ، جمعة ،(2018) ، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

12. الربيدي ، محمد علي (2000) المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية ، دار الفكر المعاصر صنعاء.

13. د . حسن البزاز – ادارة الازمة \ المؤسسة الجامعية 2004 سوليفان .

14. غسان فلاح المطارنة ، خنفر مؤيد راضي ، تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، السنة 2006 .

15. جعفر ، عبد الإله . المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي ، الطبعة الأولى ، عمان دار حنين 2003 .

16. حماد ، طارق عبد العال ، التقارير المالية ، اسس الاعداد والعرض والتحليل ، جامعة عين الشمس ، مصر ، 2000 .

17. جلال عبده حسن ، الأصول العلمية في القوائم المحاسبية المالية ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2005 م) .

18. أبو المكارم ، وصفي ، المحاسبة المتوسطة ، القياس والتقييم والافصاح المحاسبي دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 .

19. شرويد ، ريتشارد/ كلارك ، مارتل / كاثي ، جاك نظرية محاسبية ، تعريب كاجيمي ، خالد علي احمد ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية ،الرياض ، 2006 .

20. الشيرازي، عباس مهدي ، (1990) نظرية المحاسبة ،الطبعة الأولى ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .

21. الخطيب ، خالد شحاتة ، شامية ، احمد زهير ، (أسس المالية العامة) ،الطبعة الثانية ،(عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005) .

22. العمر ، فاروق ، (2002)، 11 سبتمبر وإدارة الازمات والكوارث ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة.

23. حنان ، رضوان حلوة، 2005 ، مدخل النظرية المحاسبية الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن .

24. حنان ، د. رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2003 .

الدوريات والبحوث

1. بركات، إبراهيم محمد ، 2004 ، دور المعايير الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة، الأردن .
2. صبايحي ، نوال . (٢٠١١) " الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية واثرها في جودة المعلومة " . مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسية / قسم العلوم المصرفية / جامعة الجزائر – الجزائر .
3. حمادي علي ، 2011، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية ، مذكره الماجستير في علوم التيسير ، تخصص محاسبة ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
4. زيود، لطيف و الرضا، عقبة و لايقة، رولا " الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2 ،2006.
5. المجهلي ، ناصر ، 2009 ، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرار ، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير بالمحاسبة جامعة الحج الأخضر ، الجزائر .
6. عبد الإلة جميل وطن ، محتوى المعلومات للتقارير المالية ، دراسة مقارنة بين سوق بغداد للأوراق المالية وعمان المالي ، (الموصل : جامعة القادسية ، مجلة للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2006 م).
7. الدسوقي ، عدنان (2004) دراسة تطبيقية لمدى ملائمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ملحق العدد الأول ، المجلد الحادي والأربعين ، مارس 2004 ، ص 38-65 .
8. النعيمي ، سنان سالم (2004) ،" تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة " ، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين– بغداد.

9. إلهام محمد أحمد علي سهلول ، تقييم تأثير الإختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية ، (مصر : جامعة حلوان كلية التجارة وادارة الاعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2011 م)

10. علي محمد علي الصياد ، أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية ، (مصر : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، 2013 م) .

11. محمد محمد عبد القادر الديسطي ، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجلة في تحقيق جودة التقرير المالي ، (مصر : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية ، المجلد التاسع والعشرون العدد الأول ، 2005 م) .

12. رشا حماد ، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية ، الأردن : الجامعة الأردنية ، كلية الاقتصاد والعلوم ، المجلة الأردنية ، المجلد العاشرة ، العدد الرابع ، 2014 م).

13. نيفين عزت ابو يوسف ، اسماء عبد المنعم سراج ، استخدام مدخل منفعة المعلومات في قياس انعكاسات أزمة كورونا على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية على قطاع السياحة ف مصر ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2021)

14. الصيح، عبدالحميد مانع (٢٠٠٠) . " اهمية الملائمة والثقة في التقارير المنشورة لغرض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء ودراسة تطبيقية في المنشأت الصناعية في اليمن " ،(اطروحة دكتوراه) في المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية .

15. خليل، محمد ، 2003، دور المحاسب الإداري في اطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة ، جامعة حلوان القاهرة ، مصر .

16. خليل، محمد ، 2005، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ،مصر .

17. حسينة ، ماموني.(2015) .دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة الشركات .رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة اكلي محند او الحاج البويرة الجزائر.

18. سلوم، حسن عبدالكريم ،نوري ، بتول محمد ، (2011) دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن.

19. عادل ، بولجتيب . (2014) . دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية : دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر.

20. أبو زيد ، راضية ، 2013 ، اثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية لمؤسسة نفط ام البواقي ، وهي جزء من نيل شهادة الماجستير في المحاسبة في العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي ، الجزائر .

21. عصام محمد متولي ، تطور التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط سو الخرطوم للاوراق المالية (جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات التجارية مقالة في مجلة العلوم الادارية البحثية ، العدد الأول ، ديسمبر 2001 م ، ص 136) .

22. الشمري، حيدر علوان كاظم ، دراسة الإبلاغ المالي الحكومي المركزي والإدارات المحلية ، انموذج مقترح باستخدام مدخل القرار ،أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ، 2003.

23. الشيراز ، محمد ، 2004 ، النظرية التقليدية المعاصرة لمبدأ الإفصاح المحاسبي ، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونين للحصول على شهادة المحاسبة القانونية .

24. عيسى ،سيراون كريم ،ملامح الاطار المفاهيمي للمحاسبة في البيئة العراقية ، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .

25. غيتا غوبينات (2020) ، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات مواجهة كبيرة ، مقال منشور على شبكة الانترنت ضمن مدونة صندوق النقد الدولي .

26. بوشليح ، محمد (2008) ، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان .

27. دهمش ، نعيم ، وأبو رز ، عفاف ، (2004) الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية، البنوك في الأردن ، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث ، اذار ، الأردن.

28. الاسراج ، حسين عبد المطلب ، (2008) ، تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، مصر .

29. الصفاوي ، صهباء عبد القادر ، الاحداث اللاحقة لتاريخ وتأثيرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،2005 .

الرسائل والاطاريح

1. الصفاوي ، صهباء عبد القادر ، الاحداث اللاحقة لتاريخ وتأثيرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،2005 .

2. بوشليح ، محمد (2008) ، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان .

3. عيسى ،سيراون كريم ،ملامح الاطار المفاهيمي للمحاسبة في البيئة العراقية ، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .

4. الشمري، حيدر علوان كاظم ، دراسة الإبلاغ المالي الحكومي المركزي والإدارات المحلية ، انموذج مقترح باستخدام مدخل القرار ،أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ، 2003.

5. أبو زيد ، راضية ، 2013 ، اثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية لمؤسسة نفط ام البواقي ، وهي جزء من نيل شهادة الماجستير في المحاسبة في العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي ، الجزائر .

6. عادل ، بولجتيب . (2014) . دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية : دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر.
7. حسينة ، ماموني.(2015) .دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل حوكمة الشركات .رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة اكلي محند او الحاج البويرة الجزائر.
8. الصيح ، عبدالحميد مانع (٢٠٠٠) . " اهمية الملائمة والثقة في التقارير المنشورة لغرض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء ودراسة تطبيقية في المنشأت الصناعية في اليمن " ،(اطروحة دكتوراه) في المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية .
9. إلهام محمد أحمد علي سهلول ، تقييم تأثير الإختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية ، (مصر : جامعة حلوان كلية التجارة وادارة الاعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2011 م)
10. النعيمي ، سنان سالم (2004) ،" تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة " ، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين- بغداد.
11. المجهلي ، ناصر ، 2009 ، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرار ، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير بالمحاسبة جامعة الحج الأخضر ، الجزائر .
12. حمادي علي ، 2011، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية ، مذكره الماجستير في علوم التيسير ، تخصص محاسبة ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
13. صبايحي ، نوال . (٢٠١١) " الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية واثرها في جودة المعلومة " . مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسية / قسم العلوم المصرفية / جامعة الجزائر - الجزائر .

المصادر الأجنبية

1_ Argandona, Antonio.(2004).Conflicts of Interests: The Ethical View Point, Working Papers, IESE Business School. WP, No: 552, March .

2_ Leventi , Theodosia , 2009 , The impacts of the implementation of International Accounting Standards , MIBES 2009 .

3_ Zehri Chokri and Abdelbaki , Asma , 2013 , Does adoption of international accounting standards promote economic growth in developing countries? International Open Journal of Economics Vol. 1, No. 1, July , Available online at http://acascipub.com/Journals.php .

4_IASB , 2007 , IFRS for Small and Medium-sized Entities: A Staff Overview of the Exposure Draft .

5_ Zeghal D. and Mhedhbi k., 2006, An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries .

6_ Healy P. and Palepu K., 2001 , Information Asymmetry, Corporate Disclosure and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature , Journal of Accounting and Economics 31 .

7_ Bakhtiar, Toni,.(2014). Mathematical Assessment on the Robustness of profit and loss sharing Mechanism Against Adverse Selection and Moral Hazard Problems, Applied Mathematical Sciences, Vol. 8, , no. 13,633 .

8_ Beneish Messod D.(2001). Earnings management: a perspective. Managerial Finance, Vol. 27, Issue 12 .

9_ Carpenter, Tine D,& Reimers, Jane L.(2005). Unethical and Fraudulent Financial Reporting: Applying the Theory of planned behavior, Springer Netherland, Journal of business Ethics, Vol (60) .

10_ Healy Paule M, Wahlen James Michael.(2009).A review of the earnings management littérature and its implications for standard setteing. Accounting Horizon, Vol. 13, No. 4, December .

11_ Fields Tomas D, LYS Thomas Z, Vincent Linda .(2001). Emperical research on accounting .

12_ Bushman R. and Smith A., 2001 , Financial Accounting Information and Corporate Governance , Journal of Accounting and Economics 32 .

13_ Botosan C. and Plumlee M., 2002 , A re-examination of Disclosure level and the Expected Cost of equity Capital Journal of Accounting Research 40 .

14_ Bohusova H., 2007 , The Possible Ways to IFRS (International Financial Reporting Standards) for Micro-Entities Development (an Investigation of usefulness), MIBES 2007.

15_ Belkaoui , AhmedRiahi , Accounting Theory ,Fourth Edition ,Thomson Learning ,London , United Kingdom ,2000.

16_ Flower John & Ebbers Gabi ,(2002) Global financial reporting ' , RALGR AVE, U K .

17_ Aranoff , G. (2003) , Improving disclosure and transparency in nonprofit accounting , Management Accounting Quarterly , NY : spring , vol . 4 , 0. 3 .

18_ EY ,(2020) , IFRS Accounting considerations of the corona virus outbreak , Eygm Limited .

19_ Deloitte ,(2020) , Financail reporting considerations related to COVid-19 and an economic downturn ,financial Reporting alert 20-2 ,march 25 .

Abstract

This study aims to know the extent of the impact of accounting disclosure in accordance with international accounting standards on the quality of financial reports in light of the Corona pandemic in companies listed in the Iraqi Stock Exchange, as accounting disclosure represents one of the important foundations, and its importance comes from the fact that the majority of readers of financial reports do not have the right to Examine the records of companies whose financial reports they want to see. There has been great interest in the recent period in the quality of financial reports, and the concept of the quality of financial reports focused on preparing those financial reports in accordance with the financial reporting framework and delivering the content of the reports to their users in a timely manner without the existence of fundamental distortions in this content to honestly reflect the economic situation of the company during the specified period. To achieve the goal of the thesis, the level of accounting disclosure was measured in accordance with international accounting standards and the quality indicators of financial reports for joint stock companies, the research sample, were measured by conducting an analysis of the annual and interim reports and lists using the content analysis model for a sample of Iraqi companies listed in the Iraq Stock Exchange. The researcher reached several conclusions, the most prominent of which was that the risks to which banking institutions were exposed are among the most important accounting repercussions due to the Corona pandemic, which negatively affected disclosure and the quality of financial reports. Based on the results, the researcher recommends that the financial statements should include all the necessary disclosures and necessary information that reflects the performance of the management of banking institutions, the policies followed, the extent of their impact on the Corona pandemic, and the measures taken to confront the threat of the virus.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Qadisiyah University _Faculty of Administration and Economics
Graduate Studies

Research Title

Accounting disclosure in accordance with international accounting standards and its impact on the quality of financial reports in light of the Corona pandemic

Supervised by

Natham Shalan Jabar

Submitted by

Rowaida jassim mohammed

2021م

1442 هـ